

ظاهرة تهريب المهاجرين فى شرق أفريقيا: دراسة فى الأبعاد وسبل المكافحة

د. شيماء محى الدين*

مقدمة

لقد حظيت المسائل ذات الصلة بالهجرة باهتمام كبير من جانب العديد من المتخصصين على اختلاف تخصصاتهم، سواء على مستوى أجهزة الإعلام، أو على مستوى أجهزة الأمن، أو على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية الفرعية، أو على مستوى الباحثين والدارسين فى مختلف الدوائر الأكاديمية. ولعل هذا الاهتمام يجد ما يبرره فى أمرين رئيسيين، يرتبط أولهما بالانتشار الواسع للهجرة -خاصة غير الشرعية منها- خلال العقد الماضى. أما المبرر الآخر فيتمثل فى التداعيات بالغة الخطورة، التى باتت تترتب على هذا النوع من الهجرة، سواء على المهاجرين أنفسهم، أو على دول المقصد بالنسبة للمهاجرين، أو على العلاقات بين الدول وبعضها البعض.

وإزاء صعوبة إجراءات الهجرة بالطرق المشروعة بين الدول وبعضها البعض، فقد لجأ الكثير من الشباب الأفريقى إلى الهجرة بالطرق غير المشروعة، سواء إلى دولة أفريقية أخرى، أو إلى السواحل الأوروبية، خاصة فى ظل تصاعد وتيرة الصراعات الداخلية والبيئية وتراجع الأوضاع الاقتصادية فى الكثير من الدول الأفريقية التى تعاني اقتصاداتها من حالة من الركود، فى ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتراجع التنمية البشرية فى جل دول القارة.

ولقد شكلت طموحات الكثير من الشباب الأفريقى فى الحصول على فرص أفضل لرفع مستويات معيشتهم خارج حدود دولهم التى تواجه العديد من الأزمات على النحو السالف بيانه دافعاً لهم للجوء إلى مهربيين محترفين لتأمين رحلة تهريبهم، سواء إلى دولة أفريقية أخرى، أو إلى وجهة أخرى خارج حدود القارة الأفريقية برمتها. ولعل هذا ما ساعد على انتشار عصابات متخصصة تعمل فى مجال تهريب المهاجرين، وازداد الاعتماد على هذه العصابات وتلك الشبكات لدرجة أن تهريب المهاجرين باتت ظاهرة تسترعى الانتباه.

وفى هذا الإطار، أصبحت عمليات "تهريب المهاجرين" من أبرز صور الجريمة المنظمة وأكثرها انتشاراً، فقد حذرت منظمة التعاون الأمنى فى أوروبا من أن تهريب المهاجرين عبر الحدود بين بلد وآخر قد أصبحت أولى الأنشطة التجارية غير القانونية فى العالم بدلاً من

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر.

الاتجار بالمخدرات. وأضافت منظمة التعاون الأمني في أوروبا أن تهريب البشر ينشط مع كل عام لأن المهريين يرون فيه عملية تقلّ مخاطرها عن مخاطر تهريب المخدرات. ولذلك فإن أغلب من يمارسون هذه الجريمة هم عصابات الجريمة المنظمة. وكثير من تلك العصابات سبق لها التورط في تهريب المخدرات، لكنها إما تحولت إلى تهريب المهاجرين بسبب أرباحها الضخمة والعقوبات الخفيفة نسبياً التي تواجه أفراد هذه العصابات في حال القبض عليهم، أو جمعت بين الجريمة حيث أصبحت تهرب الأسلحة جنباً إلى جنب مع المهاجرين عبر حدود الدول الأفريقية.

وإزاء المخاطر الناجمة عن انتشار ظاهرة تهريب المهاجرين على النحو السالف بيانه، فقد عيّنت الأمم المتحدة بوضع إطار تشريعي خاص بهذه الظاهرة، وذلك من خلال إصدار بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الصادرة في نوفمبر عام 2000. وبالرغم من مرور سنوات طويلة على تبني هذه الوثيقة، إلا أن معدلات تهريب المهاجرين ما زالت في تصاعد، لدرجة أن البعض يرى من إمكانية التصدي لهذه الظاهرة في ضوء الآليات المتاحة أمراً من الصعوبة بمكان.

واستناداً إلى ما تقدم، تسعى هذه الورقة لدراسة وتحليل ظاهرة تهريب المهاجرين في أفريقيا، وذلك بالتطبيق على منطقة شرق أفريقيا، تلك المنطقة التي تعتبر من أبرز بؤر الصراع في العالم، الأمر الذي وفر مناخاً ملائماً لانتشار الجريمة المنظمة بمختلف صورها، بل وساعد على انتشار شبكات الجريمة المنظمة التي باتت تحقق أرباحاً هائلة من تهريب المهاجرين والأسلحة في الإقليم. ولعل في اختيار منطقة شرق أفريقيا ما يبرره، فوفقاً لتقارير المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، يشهد الإقليم نمواً سريعاً لمثل هذه الجريمة، الأمر الذي يستوجب دراسة مقومات تهريب المهاجرين في المنطقة، وذلك بهدف التوصل إلى أبعاد تلك الظاهرة وكذا بهدف دراسة سبل التصدي لها -سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي- والوقوف على الآليات المتبعة في مواجهتها ومعرفة نقاط القصور فيها. هذا فضلاً عن تقديم بعض المقترحات التي تساعد على إحاطة هذه الظاهرة والحد من انتشارها.

وتحقيقاً لهذا الهدف، تنقسم الدراسة إلى ستة أقسام رئيسية تبدأ بالقسم الأول الذي يقدم عرضاً لإشكالية الدراسة والأدبيات السابقة التي تناولت الموضوع محل الدراسة أو أحد أبعاده، أما القسم الثاني فيعرض الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، أما القسم الثالث فيناقش الأسباب التي أدت إلى انتشار عمليات تهريب المهاجرين في المنطقة محل الدراسة. ثم يأتي القسم الرابع ليبين نطاق الظاهرة أي مسارات تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا. ويتناول القسم الخامس من الدراسة المبادرات التي تم تبنيها من أجل مواجهة هذه الظاهرة والحد من آثارها، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي. وفي القسم السادس والأخير من الدراسة، يتم تقييم المبادرات سألفة الذكر، وذلك من خلال عرض أبرز الإنجازات والتحديات ذات الصلة بمكافحة

الظاهرة محل الدراسة، وتنتهي الدراسة بخاتمة تبلور أهم ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة.

أولاً: الإشكالية البحثية وعرض الأدبيات إشكالية الدراسة

بالرغم من وجود الكثير من المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين والحد من آثارها السلبية في منطقة شرق أفريقيا، إلا أن الواقع يشير إلى أن ثمة تزايد في معدلات المهاجرين المهريين في المنطقة سواء إلى داخل أفريقيا أو إلى خارجها. ولعل هذا ما يطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى ركزت المبادرات الإقليمية والدولية لمكافحة تهريب المهاجرين على معالجة العوامل المسببة لهذه الظاهرة؟ الإطار الزمني والمكاني للدراسة

تركز الدراسة على الفترة منذ عام 2011 وحتى عام 2019. ولعل في اختيار تاريخ بداية الدراسة ما يبرره، ذلك أن عام 2011 هو ذلك العام الذي قامت فيه المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بتشكيل مجموعة عمل لدراسة ظاهرة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، الأمر الذي تبعه سلسلة من الإجراءات والتدابير التي تم تبنيها على المستويين الإقليمي والدولي بغرض مكافحة هذه الظاهرة والتعامل معها، فيما يعد بمثابة نقطة انطلاق لوضع مسألة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا على قائمة أولويات الأمم المتحدة والأجهزة والهيئات التابعة لها، وكذا لمتابعة إنجازات دول المنطقة في هذا الشأن. أما من حيث الإطار المكاني، تركز الدراسة على منطقة شرق أفريقيا، وتحديدًا الدول الأعضاء في منظمة الإيجاد، والتي تتضمن كل من: جيبوتي والصومال وكينيا والسودان وجنوب السودان وأوغندا وأريتريا (التي تم تعليق عضويتها لاحقاً).

عرض الأدبيات

بصفة عامة يمكن عرض أبرز الدراسات السابقة التي تناولت مسألة تهريب المهاجرين من خلال التمييز بين عدة اتجاهات من الدراسات، فهناك دراسات ركزت بالأساس على الآليات والاستراتيجيات التي ينتهجها الغرب من أجل التصدي لظاهرة تهريب المهاجرين وبخاصة في أفريقيا، ومدى نجاح هذه الآليات وتلك الاستراتيجيات. ولقد عنيت الدراسات في إطار هذا الاتجاه بتفسير قصور التعامل الغربي مع ظاهرة تهريب المهاجرين، وذلك من خلال ربطه بسياسات ضبط الهجرة الشرعية التي يتبناها الغرب وخاصة في الاتحاد الأوروبي، والتي استهدفت الحد من الهجرة في الكثير من الأحيان، وهو ما كان من شأنه غلق قنوات الهجرة الشرعية في الكثير من الدول، الأمر الذي استغلته بعض الجماعات والتنظيمات الإجرامية المحترفة لتحقيق المزيد من الأرباح من خلال تسهيل قنوات تهريب المهاجرين بشكل غير مشروع. وكان من أبرز هذه الدراسات دراسة آنا تراندا فيليدو¹ التي استنتجت أن سياسات ضبط الهجرة التي تتبناها الدول

عادة ما تؤدي لنتائج عكسية من خلال فتح قنوات موازية للهجرة بالطرق غير المشروعة التي تنظمها شبكات تهريب المهاجرين في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يستوجب من الدول مراجعة سياساتها حتى تصبح أكثر مرونة أمام تطلعات الراغبين في الهجرة، وذلك إذا ما أرادت وضع حداً لجريمة تهريب المهاجرين والحد من آثارها. وعلى ذات الصعيد، فقد اقترحت دراسة ماتى توالد² ضرورة مراجعة سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة بشكل عام، الأمر الذي يؤدي إلى فتح المزيد من القنوات الشرعية التي تكفل الهجرة للاتحاد الأوروبي دون حاجة للاستعانة بمهربى المهاجرين، وكذا إعادة النظر فى السياسات ذات الصلة بإعادة نسبة كبيرة من المهاجرين إلى دولهم وكذا إعادة النظر فى المبالغ التى يدفعها الاتحاد الأوروبي للسلطات المحلية فى هذه الدول، والتي كثيراً ما تدفعهم لزيادة أعداد المهاجرين بالطرق غير الشرعية بغرض زيادة المبالغ التى يتلقوها من الاتحاد الأوروبي فى هذا الإطار.

وهناك اتجاه آخر من الدراسات أرجعت القصور فى مكافحة تهريب المهاجرين إلى ضعف التنسيق والتعاون الدولى فى هذا المقام. وربما كان من أبرز الدراسات فى هذا الشأن دراسة صوفيا بولجاريا³ التى عنت ببحث فاعلية التعاون الدولى لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، مع التركيز على جريمة تهريب المهاجرين فى فرنسا، سواء على مستوى التشريعات أو على مستوى الممارسات التى شهدتها الواقع العملى، واختتمت الدراسة بتقديم بعض المقترحات والتوصيات التى يتعين أخذها فى الاعتبار من أجل تفعيل جهود مكافحة تهريب المهاجرين فى الدولة محل الدراسة، والتى دارت جميعها فى فلك تعزيز التعاون بين الدول وبعضها البعض وكذا التعاون مع الأطراف الشريكة داخل الاتحاد الأوروبى وخارجه، وذلك بغية مكافحة جريمة تهريب المهاجرين.

وهناك اتجاه ثالث من الدراسات ركز على سبل التصدى الأفريقية لظاهرة تهريب المهاجرين وما تنطوى عليه من قصور وكذا ما تواجهه من تحديات. وكان من أبرز الدراسات فى هذا المقام دراسة كيفا كونز ودراسة لورى مان⁴ ودراسة حالات أفريقية بعينها، تبين من خلال الدراسات سالفة الذكر أن شبكات الجريمة المنظمة قد نجحت فى اختراق الأجهزة الأمنية فى الكثير من دول أفريقيا واستغلال ما بها من فساد فى الجهاز الإدارى والشرطى والقضائى والمخابراتى من أجل تسهيل جرائمها ومضاعفة أرباحها بالطرق غير المشروعة، لدرجة أنها باتت تهدد العلاقات بين دول الجوار وبعضها البعض. ومن ناحية أخرى فقد تبين أن الدول الأفريقية محل الدراسة تعاني من ضعف الأجهزة التنفيذية القائمة على تنفيذ القانون، وضعف أنظمة الإدارة الفعالة للحدود على النحو الذى يمكن مهربى المهاجرين من نقلهم عبر حدود الدول، كما تعاني من ضعف التنسيق والتعاون بين الدول وبعضها البعض بغرض التصدى للظاهرة، فضلاً عن عدم وجود آليات لمساعدة الضحايا وحمايتهم، إلى جانب ضعف الوعي بجريمة تهريب المهاجرين والمخاطر التى قد تنتج عنها. ولعل هذا ما يؤكد على أهمية التعاون بين دول الجنوب وبعضها البعض، على أن يشمل هذا التعاون كافة الأطراف الشريكة وأصحاب المصلحة فى وضع حد

لهذه الجريمة، على ألا يقتصر التعاون على المستوى الرسمي، مع إقامة منتدى لتبادل الرؤى والخبرات والمعلومات في مجال مكافحة تهريب المهاجرين. وهنا أكدت الدراسات سאלفة الذكر أن الأمر يحتاج إلى دعم وتمويل أجنبي حتى تتمكن دول القارة من تدريب وبناء قدرات القائمين على مؤسساتها الأمنية لمواجهة التحديات السالف بيانها.

ومن هذا العرض السابق للدراسات العلمية ذات الصلة بالموضوع، يلاحظ أن كل من الدراسات سالفة الذكر قد ركزت على أحد أبعاد الظاهرة، محاولة تفسير أوجه القصور في مكافحتها وكذا دراسة واحد أو أكثر من العوامل المحفزة لتهريب المهاجرين وبخاصة في أفريقيا، مع تقديم بعض المقترحات والدروس المستفادة من بعض التجارب السابقة على صعيد تهريب المهاجرين. غير أن أي من هذه الدراسات لم تفند أسباب الظاهرة بدقة مع بيان خصوصية القارة الأفريقية وأقاليمها المختلفة في إفراز أنماط عدة من التهريب وشبكات متخصصة في هذا الأمر، كما أن الدراسات السابقة لم تطرح المبادرات الإقليمية الأفريقية في التعامل مع الظاهرة محل الدراسة. ولذا تأتي هذه الدراسة لتسد فراغاً علمياً من خلال محاولة معالجة ظاهرة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا من كافة أبعادها، بدءاً بالأسباب مروراً بالأبعاد والآليات ثم التقييم.

ثانياً: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

لقد انتشرت عمليات تهريب المهاجرين مؤخراً بشكل يسترعى الانتباه، وبخاصة في مناطق المنازعات، الأمر الذي استوجب التعرف على أبعاد هذه الظاهرة، وكذا تمييزها عن غيرها من الجرائم أو الممارسات التي قد تتداخل معها في هذه المرحلة أو تلك من مراحل تهريب المهاجرين. وفيما يلي بيان بالمقصود من هذه الظاهرة وفقاً لما جاء في الصكوك الدولية ذات الصلة بتهريب المهاجرين.

مفهوم تهريب المهاجرين والمفاهيم ذات الصلة

يعتبر "بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو"، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بمثابة الوثيقة الرئيسية المعنية بتفسير ظاهرة تهريب المهاجرين. وتقدم الفقرة 3 من البروتوكول تعريفاً دقيقاً لمفهوم تهريب المهاجرين، وذلك باعتباره "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى، سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة". واستكمالاً لهذا المفهوم، فقد قضت المادة 6 من ذات البروتوكول في فقرتها الأولى بأن تقوم الدول الأعضاء بتجريم أي سلوك يشكل تهريباً للمهاجرين، وكذا تجريم كل ما ينطوي عليه ذلك من إعداد وثائق سفر أو وثائق هوية مزورة أو تدبير الحصول عليها أو توفيرها أو حيازتها بغرض تيسير تهريب المهاجرين، أو تمكين أي شخص ليس مواطناً أو مقيماً في بلد معين من البقاء فيه دون تفيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع فيه باستخدام وسائل ير مشروعة. وبالمثل فقد

قضت الفقرة الثانية من ذات المادة أنه يتعين على أية دولة طرف فى البروتوكول أن تجرم كافة الممارسات ذات الصلة بتنظيم أو توجيه أى من الجرائم سالفة الذكر أو الشروع فى ارتكابها أو المساهمة بالشراكة فى أى منها.⁵

ولقد ميزت الأدبيات المعنية بدراسة مسائل الهجرة غير الشرعية بين مفهوم تهريب المهاجرين على النحو السابق الإشارة إليه وغيره من المفاهيم التى قد تتداخل معه، والتى من أبرزها الإتجار بالبشر واللجوء. فقد حدد بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص مفهوم الإتجار بالأشخاص باعتباره تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال.⁶ وبهذا المعنى، يلاحظ أن هناك أربعة اختلافات رئيسية بين تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، وتشمل: الاستغلال، والطابع عبر الوطنى، والموافقة.⁷

أما بالنسبة للجوء، فقد عرفت الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين عام 1951، والمعدلة طبقاً لبروتوكول عام 1967، عرفت اللاجئ باعتباره "شخص يوجد خارج بلد جنسيته بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو إلى رأى سياسى معين، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد". وبالرغم من الاختلاف الواضح بين مفهوم اللاجئ والمهاجر إلا أن الواقع يشير إلى استعانة الكثير من اللاجئين وطالبي اللجوء بخدمات مهربي المهاجرين حتى يتمكنوا من الوصول إلى بلد المقصد وتقديم طلب لجوء إلى ذلك البلد. وجدد بالذكر أن بروتوكول تهريب المهاجرين قد أكد على الالتزام باتفاقية وضع اللاجئين والمواد الواردة فيها خاصة مبدأ عدم الإعادة قسراً. ولذا يلاحظ أن طالب اللجوء ينظر فى طلبه من قبل الدولة التى يقدم فيها الطلب، وإذا قبل طلبه يسمح له بالدخول للبلد والبقاء فيها حتى وإن كان قد استعان بمهربي المهاجرين حتى يتسنى له الوصول إلى ذلك البلد.⁸

مدخل نظرى لتفسير الظاهرة

تعتبر ظاهرة تهريب المهاجرين شكلاً من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولقد تناولت أدبيات العلوم السياسية جملة من النظريات المفسرة للجريمة المنظمة، كل منها تركز على أحد العوامل التى يمكن الاستناد إليها فى تبرير الممارسات والجرائم التى ترتكبها الجماعات الإجرامية فى مختلف أنحاء العالم. وفى هذا الإطار، يعنى هذا الجزء من الورقة بإلقاء الضوء على أهم هذه النظريات، مع محاولة التعرف على مدى صلاحيتها لتفسير الجريمة المنظمة - وبصفة خاصة جريمة تهريب المهاجرين - فى أفريقيا. وبصفة عامة هناك مجموعة من النظريات

المفسرة للجريمة المنظمة لعل من أهمها وأشهرها نظرية المؤامرة **Alien conspiracy Theory** ، وذلك باعتبار أن الجريمة المنظمة بشكل عام وجريمة تهريب المهاجرين بصفة خاصة عادة ما يتم تنفيذها وتنظيمها عبر مجموعة من الشبكات أو العصابات أو المجموعات الإجرامية المحترفة التي تجعل من تنفيذ هذه الجرائم أمراً أكثر سهولة. ولذا فقد اعتبر أنصار هذه النظرية أن جريمة تهريب المهاجرين بمثابة مؤامرة من قبل بعض الشبكات المحترفة، وذلك بهدف تهديد المجتمعات الديمقراطية التي عادة ما يتم تهريب المهاجرين إليها. علاوة على ذلك، غالباً ما تعتبر الإثنية سمة مميزة رئيسية لجماعات الجريمة المنظمة. وبالتالي، فقد تم تعريف الجريمة المنظمة -ومنها تهريب المهاجرين- على أنها مؤامرة من "الغرياء" لتهديد المجتمعات المتقدمة، مع إهمال أية معززات داخلية قد تضطلع بدور في انتشار الجريمة المنظمة بكافة أشكالها.⁹

وبالإضافة إلى ما تقدم، تعتبر نظرية الحماية **Protection Theory** إحدى النظريات المفسرة للجريمة المنظمة، ذلك أن شبكات الجريمة المنظمة تقدم شكلاً من أشكال الحماية الخاصة التي لا تقدمها الدولة، وذلك في غياب حماية الدولة في الكثير من الأحيان وبخاصة في دول القارة الأفريقية، وكأنها تتدخل لبيع الحماية الخاصة. ووفقاً لهذه النظرية، تستجيب مجموعات الجريمة المنظمة فعلياً للمطالبة بـ الحماية الخاصة وتوفر خدمة لا تستطيع الدولة تقديمها. ويبرز هذا الأمر بشكل خاص في تفسير الجرائم مثل تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر. ولذا فإن أحد أقوى جوانب نظرية الحماية هو أنه يسלט الضوء على المواقف التي تفضي إلى ظهور سيطرة شبكات الجريمة المنظمة لتقديم غطاء من الحماية للكثير من أشكال الجرائم.¹⁰

ومن ناحية أخرى ركزت بعض نظريات تفسير الجريمة المنظمة على أثر التماسك الاجتماعي كمفسر للجريمة، ذلك أن الجريمة المنظمة لا تعمل داخل فراغ اجتماعي، ولكنها تتفاعل مع بيئتها الاجتماعية ؛ وبالتالي ينبغي أن يكون لدينا فهم كامل للروابط والتفاعلات الاجتماعية. ففي منتصف الثمانينيات، طرح جرانوفتر فكرة أنه في عالم الجريمة، ليس من السهل تحقيق التعاون وكبح عوامل عدم الثقة، ولذا يتم تخفيف مشاكل عدم الثقة من خلال حقيقة أن هذه المعاملات "مضمنة" في شبكات العلاقات الشخصية والاجتماعية. بعبارة أخرى، كثيراً ما يتم تجميع الأشخاص داخل الشبكات الإجرامية استناداً إلى عوامل مثل المسافة الجغرافية والعرق والتعليم والعمر وما إلى ذلك. وقد يصبح الأشخاص الذين نشأوا معاً أو الذين يعيشون في نفس الحي في وقت لاحق رفقاء في الجريمة، في حين أن الأشخاص الذين يتشاركون في خلفية عرقية مماثلة قد يصبحون أيضاً أعضاء في نفس المجموعة الإجرامية. بسبب أهمية الثقة في مثل هذه الأنشطة، غالباً ما تتبنى هذه المجموعات الإجرامية على الروابط العائلية أو روابط اجتماعية قوية أخرى.¹¹ ولعل خير مثال على ذلك المجموعات الإجرامية التي تهيمن على سوق

تهريب المهاجرين في القرن الأفريقي، وهم مجموعة من المنتمين إلى جماعة الرشيدة، إحدى الجماعات الإثنية الموجودة في السودان.¹²

وبالإضافة إلى ما تقدم، هناك نظريات تركز على الأبعاد اللوجستية للجريمة Logistic **or situational Approach towards organized crime**، فيما يطلق عليه اللوجستيات الجريمة المنظمة". ولعل هذا ما يتم من خلاله تحليل الجريمة المنظمة من خلال الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها الجريمة بأشكالها. ويبدأ التحليل في إطار هذه النظرية بتفكيك مجموعات الجريمة محل الدراسة والتعرف على الفرص والحوافز التي تعود على القائمين على هذه الجريمة أو تلك، ويصبح الهدف محاولة تقليص هذه الفرص أو العوائد، وتعظيم المخاطر بشكل يحول دون انتشار هذه الجريمة وتلك. وتعتبر الجرائم ذات الصلة بتهريب المخدرات وتهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص من أبرز أشكال الجريمة المنظمة التي يجوز دراستها وتحليلها استناداً إلى هذا المدخل النظري، وع محاولة التوصل إلى آليات فعالة لكبح الفرص أو الأرباح الناجمة عن هذه الجرائم وزيادة المخاطر التي يتعرض لها القائمين عليها لا سيما الشبكات الإجرامية المتورطة في ممارسة هذه الجرائم.¹³

وفي هذا الإطار، تعنى هذه الورقة بدراسة وتحليل تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا في ضوء لوجستيات الجريمة المنظمة، وذلك من خلال بحث الفرص التي تنطوي عليها هذه الجريمة، والمتمثلة في الأسباب التي أدت لانتشارها وجعلت من منطقة شرق أفريقيا بمثابة بيئة خصبة لانتشار عمليات تهريب المهاجرين والقائمين عليها، مروراً بمبادرات التصدي للظاهرة، وصولاً لتقييم هذه المبادرات لمعرفة مدى تمكنها من تعظيم مخاطر تهريب المهاجرين وتقليص الفرص بغرض مكافحة هذه الظاهرة والحد من آثارها.

ثالثاً: أسباب انتشار ظاهرة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا

لقد ساهمت مجموعة من العوامل في تنامي و انتشار هذا الشكل من أشكال الجريمة المنظمة لا سيما في منطقة شرق أفريقيا. ولعل من أبرز هذه العوامل الفقر والجهل وعدم الاستقرار السياسي والحروب والنزاعات المسلحة والفساد والبطالة وضعف إجراءات تأمين الحدود وغيرها من ظروف تسهل إقبال المواطنين على الهجرة بطرق غير قانونية سعياً وراء وعود زائفة بحياة أفضل، وهو ما يفتح المجال أمام المهريين للتربح من عملية تهريب المهاجرين. ولما كانت أغلب دول القارة الأفريقية تعاني من هذه المشكلات، أصبحت أفريقيا هي إحدى البؤر التي تنتشر فيها تلك الجريمة التي تصل خطورتها إلى حد تهديد استقرار وسلامة دول المقصد التي ينقل إليها المهاجرون سواء داخل أفريقيا أو خارجها. وبصفة عامة يمكن بلورة أبرز العوامل المسببة لتهريب المهاجرين في شرق أفريقيا فيما يلي:

1- انتشار الصراعات الداخلية والبيئية في المنطقة:

تعتبر منطقة شرق أفريقيا من أكثر المناطق تعقيداً من حيث طبيعة التفاعلات بين الجماعات في هذه المنطقة سواء داخل حدود الدولة الواحدة، أو بين الدول وبعضها البعض. وبصفة عامة فقد ساهمت جملة من العوامل في اندلاع الصراعات في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى إشاعة حالة من عدم الاستقرار في ربوع الإقليم، وهو ما استغلته شبكات الجريمة المنظمة في ممارسة نشاطاتها غير المشروعة.¹⁴ ولقد تعددت العوامل المسببة للصراع في شرق أفريقيا، بدءاً بالميراث الاستعماري الذي خلق حالة من العداء بين مختلف الجماعات المشكلة لشعوب الدول في هذه المنطقة، والذي قسم حدود الدول على أسس مغايرة للواقع الاجتماعي الذي تشهده الدول، الأمر الذي أدى لقيام العديد من نزاعات الحدود بين الدول وبعضها البعض. وبالرغم من تعدد مسببات الصراع، إلا أنها ساهمت في مجملها في خلق بيئة طاردة للمهاجرين الراغبين في تحسين أوضاعهم في مجتمع ينعم بالاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية، وهو ما وافق مصالح مهربي المهاجرين في زيادة أرباحهم من جراء هذه الجريمة التي تقل خطورة - من وجهة نظر مهربي المهاجرين - مقارنة بغيرها من الجرائم الدولية التي باتت منتشرة في عموم أرجاء القارة الأفريقية.¹⁵

2- انتشار الفساد وغياب المساءلة

يعتبر الفساد من أبرز العوامل التي تساعد على تسهيل تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا، فطبقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية لمدرجات الفساد **Transparency international**، تعتبر القارة الإفريقية هي أكثر القارات فساداً على مستوى العالم، وهي بذلك تؤكد صحة التصور بأن الفساد هو أحد نتائج الفقر. ويتأمل وضع دول شرق أفريقيا على مؤشر مدرجات الفساد الصادر عام 2017، يلاحظ أن دول شرق أفريقيا احتلت مراتب متدنية على المؤشر، حيث جاءت الصومال في المرتبة الأخيرة بوصفها الدولة الأكثر فساداً من بين 180 دولة شملهم المؤشر، وهو ما يدل على انتشار الفساد على نطاق واسع، سبقتها جنوب السودان التي جاءت في المرتبة الـ 179، ثم السودان التي جاءت في المركز الـ 175، بينما احتلت اريتريا المركز الـ 165، وجاءت جيبوتي في المركز الـ 122، في حين جاءت اثيوبيا في المركز الـ 107.¹⁶

ويعتبر الفساد الحكومي بصفة خاصة سبباً رئيسياً لزيادة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا، وبخاصة عبر كينيا، إذ أنه يؤمن تغطية قوية لأولئك الذين يهربون المهاجرين. فقد كان استئراء الفساد في كينيا سبباً رئيسياً جعل من كينيا مركزاً لتهريب المهاجرين عبر شرق أفريقيا. ففي عام 2017، تراجع ترتيب كينيا على مؤشر مدرجات الفساد لتحتل المركز الـ 143 من حيث مكافحة الفساد في العالم، وذلك في تقرير ضم 180 دولة¹⁷، بعد أن كانت في المركز الـ 139 في عام 2012. ولعل هذا ما دفع غالبية التقارير الدولية لتصنيفها ضمن الدول الأكثر

فساداً على مستوى العالم. ولقد شكل هذا الفساد عاملاً مشجعاً لتمكين شبكات الجريمة من تهريب المهاجرين عبر كينيا، حيث تهيمن خمس مجموعات كينية كبرى على سوق تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا، وذلك وفقاً للتقارير الصادرة من المعهد الدولي للسلام. ويسهل الفساد عملية استخراج بطاقات هوية وتأشيرات دخول مزورة تساعد المهاجرين على عبور الأراضي الكينية بطرق غير مشروعة براً وبحراً وجواً سعياً وراء الوصول إلى محطة أخرى على طريق الهجرة إلى الجنوب الأفريقي.¹⁸ ليس هذا فحسب، فقد أثبت أحد التقارير الصادرة عن مجموعة المراقبة التابعة لمجلس الأمن الدولي أن عناصر من الجيش الأريتري وكذا من الحكومة الأريتريّة يلعبون دوراً بارزاً في عملية تهريب المهاجرين، حيث يشكل هؤلاء حلقة الوصل بين شبكات تهريب المهاجرين في شرق السودان وبين الأريتريين الراغبين في الهجرة بالطرق غير الشرعية.¹⁹ وفي جنوب أفريقيا، أكدت المنظمة الدولية للهجرة في تقريرها الصادر عام 2009 أن الفساد يسهل وصول المهاجرين الإثيوبيين إلى جنوب أفريقيا، وذلك من خلال تقاضى العديد من السلطات داخل جنوب أفريقيا لرشاوى للقيام بتسهيل دخول المهاجرين المهريين إلى داخل جنوب أفريقيا، وذلك عبر مستندات وتذاكر وتأشيرات دخول مزورة، تساعد وصول المهاجرين بالطيران المباشر من أديس أبابا إلى جوهانسبرج، حيث بلغت الرشاوى التي يتقاضاها الموظفين في جنوب أفريقيا إلى ما يتراوح بين 400 إلى 600 دولار مقابل استخراج تأشيرة دخول إلى جنوب أفريقيا.²⁰

3- انتشار الفقر والبطالة

يعتبر انتشار الفقر والبطالة في الإقليم من أبرز العوامل الدافعة للمهاجرين للاستعانة بالمهريين لتأمين الهجرة غير الشرعية إلى مكان آخر بحثاً عن فرص أفضل.²¹ ولقد احتلت دول شرق أفريقيا مراتب متدنية في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 2018، فمن بين 189 دولة شملهم التقرير، احتلت جنوب السودان المرتبة الـ 187، حيث بلغ معدل البطالة فيها نحو 11.5%، في حين بلغ عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر نحو 42.7% من إجمالي عدد السكان. وجاءت أريتريا في المرتبة الـ 179، ووقعت كل من إثيوبيا وجيبوتي والسودان في المراكز الـ 173، 172، و167 على الترتيب. وبذلك فقد صنف تقرير التنمية البشرية دول شرق أفريقيا ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية، باستثناء كينيا التي احتلت المركز الـ 142 عالمياً لتقع بذلك ضمن الدول متوسطة التنمية البشرية في التقرير الصادر عام 2018.²²

وفي هذا الإطار، تعتبر غالبية دول شرق أفريقيا دولاً فقيرة، حيث يقدر متوسط دخل الفرد فيها بنحو 150 دولار في دولة مثل الصومال لتحتل بذلك المرتبة رقم 189 ضمن 189 دولة شملهم تقرير البنك الدولي عام 2013، لتسجل بذلك أدنى المعدلات في العالم. أما عن بقية دول الإقليم، فقد جاءت أريتريا في المركز الـ 160، حيث بلغ متوسط دخل الفرد فيها نحو

498 دولار، مقابل 544 دولار للفرد في المتوسط في اثيوبيا، و1668 للفرد في جيبوتي، وذلك طبقاً لذات التقرير.²³ ولعل ما ساعد على ذلك ما يواجهه الإقليم من أزمة غذاء كبرى نتيجة الجفاف وفشل المحاصيل، فضلاً عن سوء إدارة الموارد من قبل النخبة الحاكمة في جل دول الإقليم بغية استغلال موارد الدولة لأغراض الإثراء الذاتي غير المشروع.²⁴ ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن ثمة حالة من التدهور في مستوى التعليم والصحة لدى غالبية دول المنطقة، ولعل هذا ما يمكن الاستدلال عليه من خلال تقارير التنمية البشرية لدول شرق أفريقيا خلال الفترة منذ التسعينيات وحتى الآن. كل هذه المؤشرات تدل على تراجع الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر في جل دول شرق أفريقيا.²⁵

واستناداً إلى ما تقدم، يمكن القول أن الفقر يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لانتشار جريمة تهريب المهاجرين في الإقليم. ولعل هذا ما يتضح في حالة بعض الإثيوبيين والأريتريين من معدومي الموارد الذين يسلمون أنفسهم لمهربى المهاجرين هروباً من ظروف المعيشة القاسية، الأمر الذي يجعلهم عرضة للعديد من الانتهاكات من قبل المهربين طوال الرحلة، وقد يصل الأمر إلى حد الوفاة نظراً لعدم توافر الحد الأدنى من مقومات العيش في هذه المرحلة الشاقة. وجدير بالذكر أن الفقر ليس قاسماً مشتركاً للمهاجرين بطرق غير شرعية، إذ كثيراً ما يلجأ بعض الميسورين مادياً إلى هذا النوع من الهجرة رغبة في تقديم طلب لجوء في أية دولة يرغبون في أن يستظلوا بحمايتها. ورغم ذلك فإن الفقر يظل أحد أبرز دوافع تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا.

رابعاً: مسارات تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا

يعتبر إقليم شرق أفريقيا من المناطق الطاردة للمهاجرين في أفريقيا. وتنشط في هذه المنطقة مجموعة من الشبكات التي تعيش على تهريب المهاجرين كمنشآت رئيسية لها، بالإضافة إلى بعض الجرائم الأخرى التي ترتكبها خلال عملية تهريب المهاجرين. وهنا تجدر الإشارة إلى أن ثمة اختلافات بين دول شرق أفريقيا وبعضها البعض من حيث مدى تعرض كل منها لظاهرة تهريب المهاجرين، فهناك دول تعتبر مصدراً للمهاجرين المهربين سواء داخل أفريقيا أو خارجها، وهناك دول أخرى تعتبر محطات معبر للمهاجرين المهربين من شرق أفريقيا إلى الجنوب الأفيقي، وهناك دول أخرى تعد دول مضيقة للمهاجرين المهربين وطالبي اللجوء من دول الجوار الإقليمي. ولعل هذا ما يستوجب تصنيف دول شرق أفريقيا إلى ثلاث مجموعات، الأولى تتضمن الدول المصدرة للمهاجرين، بينما تتضمن الثانية دول المعبر أثناء رحلة تهريب المهاجرين، وتأتي المجموعة الثالثة لتتضمن دول مضيقة للمهاجرين وطالبي اللجوء. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف ليس جامعاً مانعاً، وإنما يستند إلى بعض الإحصاءات الواردة في بعض التقارير المتخصصة في رصد وتتبع أنماط تهريب المهاجرين في أفريقيا بشكل عام، وفي شرق أفريقيا

بصفة خاصة. غير أن هذا لا يمنع من أن تستضيف هذه الدولة أو تلك بعض المهاجرين المهريين في الوقت الذي تصنف فيه ضمن دول المصدر بالنسبة لتهريب المهاجرين، هذا فضلاً عن أن هذه التصنيفات إنما ترتبط بالفترة محل الدراسة، الأمر الذي قد يتغير مع تغير الفترة الزمنية أو مع ظهور مستجدات أو تطورات في الأوضاع السياسية والأمنية لأية دولة من دول المنطقة.

1- الدول المصدرة للمهاجرين

تعتبر أثيوبيا وأريتريا والصومال من الدول الطاردة للمهاجرين الذين يتم تهريبهم من إقليم شرق أفريقيا. ولقد رصدت التقارير الدولية ذات الصلة بمتابعة الظاهرة في الإقليم أن دولة مثل أريتريا قائمة الدول المصدرة للمهاجرين المهريين من شرق أفريقيا. ولعل هذا ما أرجعه البعض إلى ظروف المعيشة في أريتريا، حيث ينتشر الفقر وتراجع الفرص أمام الشباب لتحسين مستوى معيشتهم. ونظراً لصعوبة ترك الأراضي الأريتيرية بالطرق المشروعة في ظل تعذر الحصول على تأشيرة خروج من أريتريا، فقد لجأ الأريتريون إلى مهريين لتأمين خروجهم من الأراضي الأريتيرية. وعادة ما يتجه الأريتريون للهجرة إلى أوروبا، وذلك بغية الوصول إلى دول مثل إيطاليا وسويسرا، التي تعتبر الوجهة المفضلة بالنسبة للأريتريين. وبالإضافة إلى سويسرا، فقد استقبلت كثير من الدول الأوروبية عدداً من الأريتريين المهريين من شرق القارة الأفريقية، ولعل من أبرز هذه الدول كل من السويد والنرويج وفرنسا وألمانيا. ولقد أكدت الإحصاءات الصادرة عن المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أن هناك ما بين 1000 إلى 3000 أريتري هربوا شهرياً إلى خارج الأراضي الأريتيرية كمهاجرين مهريين خلال عام 2011. وقد وصل غالبية هؤلاء إلى السواحل الأوروبية عبر قوارب في رحلات نظمتها شبكات تهريب المهاجرين في شرق السودان، التي تسيطر عليها نحو ست عائلات من جماعة الرشايدة السودانية التي باتت تحتكر سوق تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا.²⁶ وإزاء توافد أعداد كبيرة من المهاجرين الأريتريين المهريين بطرق غير مشروعة إلى السواحل الأوروبية، وقعت إيطاليا اتفاقيات ثنائية مع الحكومة الليبية لتشديد إجراءات ملاحقة المهاجرين المهريين بالطرق غير الشرعية إلى أوروبا. والمتأمل للإحصاءات ذات الصلة بالأريتريين المهاجرين لأوروبا خلال السنوات الأخيرة يلاحظ أن ثمة تراجع في أعدادهم بشكل يسترعى الانتباه، ففي عام 2017، تراجع عدد المهاجرين المهريين إلى أوروبا بنسبة 64% من 39.162 عام 2015 إلى 20.718 عام 2016، ثم واصل عددهم انخفاضه ليصل إلى 7.052 عام 2017 ثم سجل أدنى معدلاته عام 2018 حيث أصبح 2.600 مهاجر فقط. ولعل ذلك مرده إلى جملة من الاعتبارات، من بينها ملاحقة هؤلاء الأريتريون من قبل السلطات السودانية، وكذا استقرار الكثير من الأريتريين في إحدى دول الجوار في القرن الأفريقي بدلاً من استكمال

طريقهم إلى أوروبا في رحلة محفوفة بالمخاطر، خاصة مع تحسن العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا في عام 2018.²⁷

وكذلك فقد تمت ملاحقة المئات من الإريتريين المهاجرين بالطرق سالفة الذكر إلى أوروبا وتم ترحيلهم إلى دولتهم. ولعل هذه الإجراءات ما دفعت مهربي المهاجرين إلى الاتجاه شمالاً لتهريب المهاجرين إلى إسرائيل عبر سيناء، وهو ما زاد من أرباح مهربي المهاجرين في أفريقيا، بل وساعد على تنامي سوق تهريب المهاجرين الذي انضم إليه الكثير من الوسطاء والمترجمين ورجال الأمن لتأمين رحلة المهاجرين المهريين إلى دول المقصد. ولقد أشارت بعض التقديرات إلى أن تكلفة حصول المهاجر الإيتري على مكان في شاحنة تهريب المهاجرين قد وصلت إلى 3000 دولار، وذلك للانتقال إلى مسافة قليلة داخل الأراضي السودانية، أما إذا رغب المهاجر في الاعتماد على المهريين طوال الرحلة من إريتريا وحتى إسرائيل، فقد أثبتت التقارير أن تكلفة الرحلة مرتفعة جداً بحيث قد تصل إلى 15000 دولار.²⁸ ومن ناحية أخرى، يفضل الكثير من الأيتريين الهجرة إلى ليبيا عبر السلوم في مصر حيث يصلوا من السودان إلى العوينات قبل انطلاقهم إلى منطقة الكفرة، التي تبعد نحو 950 كم عن بنى غازى فى ليبيا. وتعتبر رحلة الهجرة الشمالية عبر سيناء من الخطورة بـمكان، حيث يتعرض الكثير من الأيتريين للوفاة خلال الرحلة، إما نتيجة نقص الماء والغذاء فى ظل طول مدة الرحلة، أو نتيجة السقوط من سيارات تهريب المهاجرين التي عادة ما تقل أعداداً غفيرة من المهاجرين وتسير بسرعة فائقة على أرض غير ممهدة، أو نتيجة التعرض للعنف والتعذيب من قبل مهربي المهاجرين خلال رحلة الهجرة.²⁹

وبالإضافة إلى الحالة الأيترية، تعتبر إثيوبيا من الدول المصدرة للمهاجرين المهريين من شرق أفريقيا، وإن اختلفت وجهتهم، ففي حين يفضل المهاجرون من الأمهرة والأورومو الاتجاه شرقاً إلى اليمن، يتجه آخرون جنوباً إلى جنوب أفريقيا، ومعظم هؤلاء المهاجرون من المزارعين الذين يعيشون فى المناطق الريفية.³⁰ وجليد بالذکر أن الغالبية العظمى من المهاجرين الإثيوبيين ينتمون للمجموعة الأولى، أى أنهم يفضلون الاتجاه إلى اليمن بحثاً عن عمل، وذلك إما عبر سواحل أوبوك فى جيبوتى، أو عبر بوساسو فى بلاد بونت. وبالرغم من أن الرحلة عبر بلاد بونت تبدو أكثر مشقة -حيث تستغرق نحو 30 ساعة- مقارنة بالرحلة عبر جيبوتى التي تستغرق نحو 4 إلى 8 ساعات على أقصى تقدير، إلا أن الإثيوبيين عادة ما يفضلو الهجرة عبر الصومال، وذلك نظراً لعدم ثقتهم فى السلطات الجيبوتية التي تربطها علاقات قوية بالحكومة الإثيوبية، وهو ما يثير مخاوف المهاجرين من أن يتم احتجازهم أو إعادتهم قسراً وتسليمهم للسلطات الإثيوبية. وخلال العقد الماضى، تصدر الإثيوبيون قائمة المهاجرين غير الشرعيين إلى السواحل اليمنية، حيث ارتفعت نسبة

الاثيوبيين المهاجرين إلى اليمن من 34422 عام 2010، إلى 75000 عام 2011، ثم واصلت النسبة ارتفاعها لتسجل نحو 84000 مهاجر اثيوبي عام 2012، أو ما يعادل نحو 78% من إجمالي المهاجرين الذين وصلوا إلى سواحل اليمن خلال تلك الفترة. ولقد أشارت بعض التقديرات إلى أن هناك نحو 230000 اثيوبي قد وصلوا إلى اليمن خلال الست سنوات الماضية، ومع ذلك فقد شككت السلطات اليمنية في دقة هذه الأعداد، حيث أكدت أن الأرقام الحقيقية تفوق ذلك بكثير نظراً لأن هناك الكثير من المهاجرين الاثيوبيين يتجهون مباشرة إلى السعودية ولا يستقرون على الأراضي اليمنية. ولقد صرحت وزارة الخارجية الاثيوبية عام 2010 أن هناك نحو 130000 اثيوبي يعيشون في السعودية غالبيتهم من المهاجرين غير الشرعيين. ولعل هذا ما دفع السلطات السعودية إلى تبني إجراءات مشددة منذ مطلع عام 2011، وذلك لمنع المهاجرين من عبور حدود المملكة بالطرق غير الشرعية. فخلال الفترة منذ نوفمبر عام 2013 حتى فبراير عام 2014، قامت السلطات السعودية بطرد نحو 160000 اثيوبي من الأراضي السعودية تم ترحيلهم بالطائرات إلى العاصمة الاثيوبية أديس ابابا حيث تبين دخولهم للأراضي السعودية دون وثائق أو تأشيرة رسمية.³¹ وفي مارس عام 2017، اتخذت السلطات السعودية قراراً بمنح فترة عفو قدرها ستة أشهر قبل ملاحقة العمال المهاجرين المهريين من أثيوبيا إلى السعودية وإلقاء القبض عليهم وترحيلهم. وبنهاية فترة العفو، أي في نوفمبر من ذات العام، قامت السلطات السعودية بترحيل نحو 2800 مهاجر اثيوبي أسبوعياً إلى دولتهم لدخولهم الأراضي السعودية بالطرق غير الشرعية، وذلك طبقاً لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة.³² وبالإضافة إلى المهاجرين إلى اليمن، فقد رصد أحد التقارير الصادرة عام 2018، والمعنية بتتبع ظاهرة تهريب المهاجرين، أن عدد المهاجرين المهريين الذين وصلوا إلى جنوب أفريقيا يقدر بما يتراوح بين 13.400 و14.050 مهاجر سنوياً، غالبيتهم من اثيوبيا (80%) والصومال (20%).³³ وبالمثل فقد أكدت السفارة الاثيوبية في جنوب أفريقيا في تقريرها المقدم إلى منظمة العمل الدولية عام 2011 أن عدد الاثيوبيين المقيمين في جنوب أفريقيا يتراوح بين 45000 و50000 اثيوبي، وأن 95% من هؤلاء قد وصلوا إلى جنوب أفريقيا بالطرق غير الشرعية. وبالرغم من ذلك، فلم تعد الهجرة جنوبياً جاذبة للاثيوبيين مقارنةً بالهجرة الساحلية إلى اليمن أو المملكة العربية السعودية. ولعل ذلك مرده إلى طول رحلة الهجرة إلى الجنوب، والتي تستغرق بضعة أشهر، كما تتطلب المرور بأراضي دول كثيرة من بينها كينيا وتنزانيا وملاوي وزيمبابوي وزامبيا وموزمبيق، وصولاً إلى جنوب أفريقيا. ليس هذا فحسب، بل إن السلطات في جنوب أفريقيا قد ضاقت ذرعاً بالمهاجرين المهريين إليها، الأمر الذي دفعها إلى التشدد في قبولهم على أراضيها.³⁴ ومن ناحية أخرى، فقد لجأ بعض الاثيوبيين إلى الهجرة عبر الطريق الغربي إلى ليبيا،

وذلك باعتبارها بوابة الوصول إلى السواحل الإيطالية ومن ثم إلى أوروبا. ويعتبر هذا الطريق من أخطر الطرق للمهاجرين، لا سيما في ظل اضطرابهم للمرور عبر الصحراء الليبية في شاحنات مكدسة بالمهاجرين، وفي ظل محدودية المياه وعدم كفاية الغذاء، الأمر الذي عادة ما يعرض الكثير من هؤلاء المهاجرين للوفاة.³⁵

ولم تكن الصومال بمنأى عن ظاهرة تهريب المهاجرين في الإقليم، إذ تعتبر الصومال مصدراً لتهريب المهاجرين للخارج. ولعل ذلك مرده للظروف السياسية والأمنية التي تشهدها الدولة، حيث تأتي الصومال في المرتبة الأخيرة على مستوى دول العالم أجمع في مؤشر الفقر، وذلك وفقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى الفقر، يهاجر الكثير من الصوماليين هرباً من العنف المنتشر في عموم أقاليم الدولة الصومالية، وبخاصة في وسط وجنوب الصومال. وفي هذا الإطار، فقد رصدت التقارير الدولية أن هناك أكثر من مليون صومالي يعيشون في مخيمات اللاجئين في شرق أفريقيا وبخاصة في كينيا واثيوبيا وجيبوتي واليمن، وهو ما يعنى الكثير في الوقت الذي يبلغ فيه تعداد الصومال نحو 9 مليون نسمة. ووفقاً لتقرير المفوضية العليا لشئون اللاجئين الصادر عام 2011، ارتفع عدد المهاجرين المهريين من الصومال خلال ذلك العام بشكل يسترعى الانتباه. وذلك بفعل موجة الجفاف التي منيت بها منطقة شرق أفريقيا خلال هذه الفترة، فضلاً عن قيام القوة العسكرية الأفريقية المختلطة AMISOM بتوجيه ضربات عنيفة لطرد شباب المجاهدين من الصومال. وبصفة عامة هناك ثلاثة مسارات رئيسية للمهاجرين المهريين من الصومال، إما الهجرة جنوباً عبر كينيا وصولاً إلى جنوب أفريقيا، أو شرقاً إلى اليمن. ولقد جذب المسار الأول نحو 150000 صومالي عام 2011. وجدير بالذكر أن الحدود الصومالية الكينية قد تم إغلاقها رسمياً في الأول من يناير عام 2007، ورغم ذلك فقد استمر توافد المهاجرين المهريين من الصومال إلى كينيا، وذلك بمساعدة مهربي المهاجرين الذين تمكنوا من تحقيق أرباح خيالية من تهريب المهاجرين في هذه الظروف، حيث وصل إلى كينيا نحو 140000 صومالي خلال الفترة من يناير 2007 حتى ابريل 2010. ومنذ ذلك الحين، سجلت البيانات الرسمية وصول نحو 168000 لاجئ صومالي إلى كينيا بمساعدة مهربي المهاجرين خلال الفترة منذ 2010 وحتى عام 2012.³⁶

وإلى جانب الطريق الجنوبي، يهاجر بعض الصوماليون شرقاً عبر خليج عدن إلى اليمن، حيث زاد عدد الصوماليين المهريين إلى اليمن ليصل إلى 27000 صومالي عام 2011، مقارنة بنحو 18000 عام 2010، معظمهم جاء من جنوب ووسط الصومال عن طريق مهربي المهاجرين. وفي عام 2016، وصل إلى اليمن نحو 19.908 مهاجر صومالي مهرب بالطرق غير الشرعية.³⁷ ومن ناحية أخرى فقد لجأت نسبة ضئيلة من الصوماليين إلى المسار الشمالي عن طريق ليبيا أملاً في الوصول إلى السواحل الأوروبية. ولقد ارتفع عدد الصوماليين المهريين إلى إيطاليا من 4113 مهاجر عام 2014 إلى 10050 مهاجر عام 2015، هذا بالرغم من

تشديد إجراءات ملاحقة المهاجرين غير الشرعيين من قبل السلطات الإيطالية.³⁸

2- دول المعبر للمهاجرين المهريين

تعتبر جيبوتي وكينيا من الدول المصنفة باعتبارها دول معبر بالنسبة للمهاجرين المهريين عبر شرق أفريقيا. فخلال النصف الأول من عام 2018، تم رصد نحو 129.009 مهاجر مهرب عبر جيبوتي، اتجه غالبيتهم شرقاً إلى المملكة العربية السعودية.³⁹ وجدير بالذكر أن غالبية المهريين عبر جيبوتي من القادمين من اثيوبيا أو الصومال. ففي أواخر عام 2011، قدر عدد المهاجرين الصوماليين المهريين عبر جيبوتي بنحو ألف مهاجر شهرياً. وفي عام 2012، بلغ إجمالي عدد المهاجرين المهريين إلى اليمن عبر جيبوتي نحو 80000 مهاجر، أو ما يعادل 75% من إجمالي المهاجرين غير الشرعيين من شرق أفريقيا لليمن عبر سواحل أويوك والذين قدر عددهم بنحو 107500.⁴⁰ والمتتبع للإحصاءات المنشورة في التقارير الدولية المعنية برصد تهريب المهاجرين في المنطقة يلاحظ أن معدلات الهجرة في تزايد، ففي شهر أكتوبر من عام 2012 على سبيل المثال، وصل إلى السواحل اليمنية نحو 102 قارب يحمل كل منهم نحو 68 مهاجر مهرب عبر سواحل جيبوتي، ليبلغ بذلك إجمالي عدد القوارب التي شحنها المهريون من جيبوتي إلى اليمن نحو 1213 قارب خلال عام واحد فقط.⁴¹ وحتى عام 2013، كانت جيبوتي بمثابة دولة المعبر الرئيسية في شرق أفريقيا، غير أن هذا الأمر قد تغير منذ عام 2014، وذلك نظراً للاستخدام المكثف لبحر العرب لتهريب المهاجرين من بوساسو إلى اليمن، والذي سرعان ما أصبح أحد المعابر الرئيسية لتهريب المهاجرين من شرق أفريقيا.⁴²

أما بالنسبة لكينيا، فتعتبر نموذجاً للدول التي يمر بها المهاجرين المهريين من اثيوبيا والصومال إلى جنوب أفريقيا، وذلك عبر ميناء ممبسا الذي يشكل مركزاً لتهريب المهاجرين من شرق أفريقيا، حيث يتم نقلهم في قوارب، يقل كل منها مجموعة من 100 فرد يتم نقلهم بشكل ممنهج من قبل مهربي المهاجرين إلى مدينة متوارا على الساحل التنزاني، ثم يقطعون مسافة كبرى في الصحراء لحين الوصول إلى موزمبيق. وفي عام 2009، رصدت إحدى الدراسات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة أن متوسط تكلفة الحصول على ختم كيني لدخول الأراضي الكينية أو السفر من خلالها قدرت بنحو 300 دولار أمريكي لجواز السفر الواحد، ولذا فقد قدرت الدراسة حجم المكاسب التي يحصل عليها مهربي المهاجرين من تهريب الاثيوبيين والصوماليين إلى جنوب أفريقيا عبر الأراضي الكينية بنحو 40 مليون دولار أمريكي سنوياً. وبالرغم من توقيع الحكومة الكينية على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين براً وبحراً وجواً، إلا أن الواقع يشير إلى ضعف جهود ملاحقة مهربي المهاجرين في كينيا، خاصة في ظل ضعف إجراءات تأمين الحدود مع دول الجوار، الأمر الذي جعل من حدود كينيا مع كل من اثيوبيا والصومال وجنوب السودان بمثابة مداخل ومخارج رئيسية لتهريب المهاجرين في شرق أفريقيا.⁴³ وبالإضافة إلى ما تقدم، تعتبر العاصمة الصومالية مقديشيو معبراً للمهاجرين المتجهين

إلى الشمال حيث بلاد بونت وجمهورية أرض الصومال وجيبوتي، وصولاً إلى سواحل اليمن، حيث يتم شحنهم في قوارب عبر البحر إلى السواحل اليمنية. وعادة ما يقوم مهربي المهاجرين بتنظيم رحلة الهجرة عبر مقديشيو، غير إن الكثير من الغير قادرين على دفع أتعاب مهربي المهاجرين، أو دفع رشاوى لموظفي نقاط التفتيش الحدودية، عادة ما يقطعوا الأميال سيراً على الأقدام متجهين إلى الشمال في بوساسو.⁴⁴

3- الدول المضيفة للمهاجرين المهريين من شرق أفريقيا

إن المتأمل للمسارات سألقة الذكر للمهاجرين المهريين من شرق أفريقيا يدرك أن غالبية المهريين من شرق أفريقيا يهاجرون إلى خارج الإقليم، سواء إلى اليمن والمملكة العربية السعودية عبر خليج عدن، أو إلى دولة أو أخرى من دول الجنوب وبخاصة جنوب أفريقيا. فقد قدر عدد المهاجرين المهريين من شرق أفريقيا إلى اليمن بنحو 82,000 مهاجر عام 2014، مقارنة بنحو 65,000 مهاجر عام 2013.⁴⁵ وفي عام 2016، وصل إلى سواحل اليمن نحو 117.107 مهاجر تم تهريبهم من شرق أفريقيا، منهم 83% من اثيوبيا و17% من الصومال، وهو أكبر عدد تم رصده خلال عام واحد منذ عام 2006، وهو ما يؤكد أن ثمة تزايد ملحوظ في أعداد المهاجرين المهريين من دول شرق أفريقيا إلى اليمن.⁴⁶

وبالمثل فقد أكدت التقارير الدولية أنه تم رصد نحو 55.000 مهاجر تم تهريبهم من القرن الأفريقي خلال الفترة منذ يناير حتى مطلع أغسطس 2017.⁴⁷ وبالرغم من أن بعض التقارير قد رصدت ثمة تراجع في إجمالي أعداد المهاجرين المهريين من شرق أفريقيا إلى اليمن خلال عام 2017، حيث قدرت السلطات اليمنية عددهم بنحو 99.016 مهاجر مقارنة بما يزيد عن 117 ألف عام 2016، إلا أن هذا تم إرجاعه إلى ضعف أنظمة مراقبة الهجرة في اليمن في ظل الاضطرابات الداخلية التي تشهدها الدولة. وجليد بالذكر أنه تم رصد بعض حالات الهجرة العكسية من اليمن إلى القرن الأفريقي، وذلك نظراً للأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة التي تواجهها اليمن، غير أن هذا لم يسفر عن توقف تدفق عمليات تهريب المهاجرين من شرق أفريقيا إلى اليمن خلال السنوات الماضية.⁴⁸ ومن جهتها فقد أكدت المنظمة الدولية للهجرة أن نحو 50.339 قد تم تهريبهم من شرق أفريقيا إلى الأراضي اليمنية خلال النصف الأول من عام 2018.⁴⁹

وبالإضافة إلى ما تقدم، تعتبر السودان من الدول المضيفة للمهاجرين المهريين من غرب أفريقيا وكذا من دول شرق أفريقيا، ففي نهاية عام 2015، قدر عدد المهاجرين المهريين إلى السودان بنحو 460000 فرد، غالبيتهم من الإريتريين. وفي يونيو عام 2017، بلغ إجمالي المهاجرين المهريين إلى السودان نحو 736.000 مهاجر.⁵⁰ وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر السودان دولة معبر بالنسبة للمهاجرين المتجهين إلى ليبيا، بمساعدة شبكات تهريب المهاجرين النشطة في هذه المنطقة على نحو ما سبقت الإشارة.⁵¹

خامساً: مبادرات مكافحة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا

لقد أدى انتشار ظاهرة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا، وما ترتب عليه ذلك من تداعيات سلبية باتت تهدد أمن المنطقة واستقرارها إلى تصاعد الأصوات الإقليمية والدولية المنادية بضرورة مواجهة هذه الظاهرة والحد من آثارها. ولقد تعددت مستويات التصدي لمثل هذه الظاهرة بدءاً بالمستوى الدولي عبر الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، وكذا من خلال الاتحاد الأوروبي والمبادرات التي تبناها للحد من الآثار السلبية الناجمة عن تهريب المهاجرين على دوله، مروراً بالمستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي المتمثل في دور كل من الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد في مكافحة هذه الظاهرة، وصولاً للمستوى المحلي، والذي اتخذت في إطاره بعض دول المنطقة بعض الخطوات الجادة الرامية إلى مكافحة ظاهرة تهريب المهاجرين في هذه الدولة أو تلك. وفيما يلي بيان ببعض المبادرات والإجراءات المتخذة في إطار كل من المستويات سالفة الذكر، بغية الحد من انتشار ظاهرة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا.

1- الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة تهريب المهاجرين في المنطقة

لقد عملت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة على تشكيل مجموعة عمل لدراسة هذه الظاهرة، وذلك في عام 2011، ولقد ضمت هذه المجموعة أعضاء المفوضية وبعض الموظفين التابعين لمكاتب المفوضية في مختلف دول شرق أفريقيا، وعهد إليها بمهمة دراسة وتحليل الظاهرة ورصد كافة النشاطات ذات الصلة بتهريب المهاجرين أو الإتجار بهم في شرق أفريقيا. وبعد إجراء دراسة مفصلة وجمع المعلومات اللازمة بخصوص الظاهرة سالفة الذكر، توصلت مجموعة العمل إلى ما عرف بـ "الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بهم في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي"، والتي تم تبنيها عام 2012، وذلك بهدف تحديد أولويات التدخل الأممي لمواجهة هذه الظاهرة، على نحو ما يضمن حماية كافة الضحايا وكذا المعرضين لظاهرة تهريب المهاجرين في المنطقة. ونظراً لخطورة هذه الظاهرة واتساع نطاقها، فقد أكدت الاستراتيجية أن مكافحة ظاهرة مثل تهريب المهاجرين لن يتأتى إلا من خلال دعم التعاون والتنسيق بين كافة الشركاء المعنيين بمكافحة الظاهرة، سواء كانوا دولاً أو منظمات غير حكومية، سواء على مستوى كل دولة على حدة أو على مستوى الإقليم ككل. ولقد حددت الاستراتيجية جملة من الأهداف الرامية إلى توفير الحماية لضحايا تهريب المهاجرين، وتمثل هذه الأهداف فيما يلي:⁵²

- إيجاد حلول للاجئين ووضع بدائل لاستخدام مهربي المهاجرين خلال رحلة التهريب
- دعم التعاون بين الدول وبعضها البعض والمساعدة في تعزيز قدرات الحكومات على توفير الحماية
- دعم الشراكة التي تستهدف مواجهة مشكلة تهريب المهاجرين، وتقديم حلول فعالة للمشكلات التي تواجه المتأثرين بها

• نشر الوعي بالظاهرة ودعم التواصل بشأن الآثار المترتبة عليها وتحقيقاً للأهداف سالفة الذكر، فقد قامت مجموعة العمل التي اقترحت هذه الاستراتيجية بوضع "خطة العمل الإقليمية لمواجهة تهريب المهاجرين والإتجار بهم في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي"، والتي تم تبنيها عام 2012 لمساعدة كافة الشركاء المعنيين بتحقيق الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين في المنطقة ووضعها موضع التنفيذ الفعلي. ولقد تضمنت الخطة مجموعة من المحاور التي تعد بمثابة آليات فرعية في إطار كل من الأهداف الخاصة بالاستراتيجية سالفة الذكر، ومن المتصور أن تساعد كل مجموعة من هذه الآليات المقترحة في تحقيق الأهداف المنشودة. ففي إطار الهدف الأول، والمتعلق بإيجاد حلول ووضع بدائل للتصدي للظاهرة، تم اقتراح عدة آليات من بينها إعادة توطين المهاجرين المهربين في دولة ثالثة، وتسهيل العودة الطوعية لدولة المنشأ وإيجاد حلول للمهاجرين تضمن حمايتهم ضد أية اعتداءات. وفي إطار الهدف الثاني، والمتمثل في دعم التعاون بين دول الإقليم وبعضها البعض للتصدي للظاهرة، تم اقتراح مجموعة آليات لعل من أبرزها دعم الأطر التشريعية والمؤسسية من خلال تطوير أنظمة إدارة الحدود، وكذا من خلال تطوير استراتيجية وطنية تعمل على مكافحة تهريب المهاجرين وإدارة ملفات الهجرة في كل دولة من دول الإقليم. وفي إطار الهدف الثالث الخاص بدعم الشراكة بين كل الشركاء المعنيين بمكافحة تهريب المهاجرين، اقترحت خطة العمل إجراء مشاورات تستهدف بناء شراكة بين هؤلاء المهاجرون المهريون من شرق أفريقيا والأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية والدولية المعنية بمتابعة ملف تهريب المهاجرين، الحكومات والهيئات المانحة للدعم، المجتمع المدني وكافة المنظمات التي باستطاعتها تنفيذ خطة العمل على النحو الذي يضمن تحقيق الأهداف المنشودة. وأخيراً في إطار الهدف الرابع للاستراتيجية الأممية سالفة الذكر، والمتمثل في نشر الوعي حول مخاطر الظاهرة وسبل الوقاية منها، أكدت خطة العمل أن ثمة حاجة ماسة إلى تكثيف جهود الشركاء للقيام بحملات توعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية في المنطقة، وذلك من خلال بعض الآليات التي من أبرزها تشجيع الحكومات على اتخاذ إجراءات رادعة ضد المجرمين المتهمين بتهريب المهاجرين في الإقليم، فضلاً عن تبني حملات إعلامية واسعة النطاق للتوعية بمخاطر الظاهرة على كافة المستويات.⁵³

2- عملية الخرطوم

يعتبر إعلان الخرطوم الصادر في 16 أكتوبر عام 2014 بمثابة تدشين لمبادرة الاتحاد الأفريقي حول تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر في شرق أفريقيا. ولقد أعربت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عبر هذا الإعلان عن التزامها الكامل بكافة المواثيق الدولية ذات الصلة بتهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص، كما حث الإعلان كافة الدول الأفريقية على التصديق على هذه المواثيق الدولية سالفة الذكر. ومن ناحية أخرى، فقد أكد الإعلان على ضرورة التصدي لمسببات

تهريب المهاجرين لا سيما العوامل الاقتصادية الاجتماعية. وفي نهاية الإعلان، فقد نص على تعهد الدول الأفريقية بتقوية الأطر التشريعية الداخلية ذات الصلة بمكافحة تهريب المهاجرين، على نحو ما يضمن حماية الضحايا وتأمينهم، كما تضمن تعهدات من الدول الأفريقية بالتعاون مع كافة الأطراف الدولية التي بإمكانها المساعدة في بناء قدرات الدول الأفريقية على صعيد مكافحة تهريب المهاجرين.⁵⁴

وتأكيداً على حرص الاتحاد الأفريقي على التعاون لبناء قدرات الدول الأفريقية على صعيد مكافحة تهريب المهاجرين، فقد اجتمع وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع نظرائهم في كل من اريتريا وإثيوبيا والصومال والسودان وجنوب السودان وجيبوتي وكينيا ومصر وتونس، وفي حضور مفوضي كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وذلك في العاصمة الإيطالية روما في 28 نوفمبر عام 2014. ولقد أعلن ممثلي الدول والمنظمات سألقة الذكر عن تبنيهم لـ "مبادرة طريق الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وشرق أفريقيا"، والمعروفة باسم "عملية الخرطوم" Khartoum Process، والتي تستهدف وضع حد لانتشار جرائم تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص بين دول شرق أفريقيا وأوروبا". وفي هذا الإطار، تعد عملية الخرطوم بمثابة منتدى سياسى يسهل اتخاذ العديد من الخطوات العملية التي تستهدف محاصرة ظاهرة تهريب المهاجرين ووضع حد لانتشارها.⁵⁵

وبموجب عملية الخرطوم، فقد تم تحديد عدة مجالات للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية التسع المشاركة في العملية. ولقد جاءت هذه المجالات على النحو التالي: تطوير التعاون الثنائي والإقليمي لمعالجة الهجرة غير الشرعية وملاحقة شبكات الجريمة- بناء القدرات لإدارة الهجرة- مساعدة السلطات الوطنية في منع الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك من خلال التوعية- وضع استراتيجيات وطنية لتعزيز التنسيق الداخلي لمعالجة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بما في ذلك ضمان الحماية- المساعدة في تعقب ومحاكمة الشبكات الإجرامية عن طريق تعزيز النظم الوطنية لإنفاذ القانون والعدالة الجنائية - تعزيز (أو إنشاء) أطر قانونية وتعزيز التصديق على بروتوكولات مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر المكملين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذها- تبني نهج يركز على الضحايا، من خلال دعم ضحايا الاتجار وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين المهريين- تعزيز التنمية المستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية- وضع إطار إقليمي للعودة، بما في ذلك العودة الطوعية وإعادة الدمج.⁵⁶

ويتأمل المحاور سألقة الذكر والترتيب الذي جاءت عليه في عملية الخرطوم، يمكن القول أن هذا الترتيب إنما يعكس أولويات القائمين على المبادرة، وبخاصة من الجانب الأوروبي باعتباره الجهة المانحة للدعم والتمويل اللازم لتنفيذ المحاور سألقة الذكر. وبالرغم من أن المبادرة عرضت لأمر لم تتناولها الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة السابق عرضها، إذ أنها

لم تتجاهل العوامل المسببة للهجرة غير النظامية -سواء الإتجار بالبشر أو تهريب المهاجرين- وهو ما تجلّى من خلال التركيز على أهمية التنمية المستدامة باعتبارها إحدى محاور المبادرة، إلا أنها تراجعت في الترتيب لصالح تدابير أخرى ذات صلة بالتدريب والتنسيق وبناء القدرات، الأمر الذي يعنى أنها ركزت على تدابير منع الهجرة غير الشرعية بما يحقق مصالح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في المقام الأول. ولعل هذا ما يشير بوضوح إلى إعادة توجيه استجابات الهجرة في الاتحاد الأوروبي لصالح الأمن وبعيداً عن التنمية.

ولقد خصص الاتحاد الأوروبي لعملية الخرطوم ميزانية قدرها 40 مليون يورو، لتعد بذلك أكبر عملية يقوم بها الاتحاد من خلال الصندوق الائتماني للطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي لأفريقيا. وعلى الرغم من وصف المبادرة بأنها إقليمية في نطاقها، إلا أنها تركز على أربعة بلدان فقط هي: إريتريا والصومال والسودان وجنوب السودان. وكذلك فقد تم اختيار أربعة مجالات فقط من أولويات العملية السابق الإشارة إليها لكي تحظى بالتمويل المخصص للعملية برمتها. وكما هو مبين من محتويات الجدول التالي، يذهب معظم التمويل المتاح نحو بناء القدرات، وتشير مفوضية الاتحاد الأوروبي إلى أن هذا كله يجب إنفاقه على مؤسسات الدولة التي تتعامل مع إنفاذ القانون وقطاع العدالة والأمن الحدودي. بالإضافة إلى ذلك، فإن مبلغ 5 ملايين يورو الموجه نحو تنسيق السياسات يمول بالفعل الجهود المبذولة لتعزيز التصديق على بروتوكولات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذها، مما يسهم في نفس الهدف الأساسي المتمثل في اتباع نهج مضمون في "تحدي" الهجرة غير النظامية في المنطقة. ولعل هذا ما اعتبره البعض بمثابة تحولاً عن النهج الذي تبناه كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي من قبل بموجب مبادرة الاتحاد الأفريقي في القرن الأفريقي، والذي كانت رسالته الرئيسية الأولى هي "وضع حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني وطريقة سفرهم وبلدهم الأصلي على قائمة الأولويات". واكتفى الاتحاد الأوروبي بتخصيص 7 مليون يورو لأغراض الحماية، وإن ظلت الأولوية لبناء القدرات على ملاحقة المهاجرين وتنفيذ القوانين.⁵⁷

جدول رقم (1): التمويل المخصص لعملية الخرطوم من جانب الاتحاد الأوروبي ومجالاته

مجمالات التمويل	حجم التمويل بالمليون يورو
تنسيق السياسات	5
بناء القدرات	25
الحماية	7
نشر الوعي	3
الإجمالي	40

Source: The European Commission: The European Union Emergency Trust Fund For Stability And Addressing The Root Causes Of Irregular Migration And Displaced Persons In Africa, p. 11

https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/t05-eutf-hoa-reg-09-better-migration-management_en.pdf

3- التعاون الثنائي لمكافحة تهريب المهاجرين

لم تتوقف الجهود ذات الصلة بمكافحة الظاهرة عند هذا الحد، وإنما تجاوزت ذلك لتصل إلى شكل من أشكال التعاون الاثيوبي- السوداني المشترك لمكافحة تهريب المهاجرين. ولعل من أبرز مظاهر ذلك العمليات المشتركة بين قوات الشرطة في كل من اثيوبيا والسودان لملاحقة عدد من الاثيوبيين المشتبه في قيامهم بتهريب المهاجرين عبر القرى والمزارع وإلقاء القبض عليهم، وذلك خلال عام 2015. كل هذا وغيره يعكس قدراً من التعاون والتنسيق من أجل مكافحة ظاهرة تهريب المهاجرين والحد من آثارها السلبية على دول المنطقة.⁵⁸

وبالرغم من الجهود سالفة الذكر لكل من اثيوبيا والسودان على صعيد مكافحة تهريب المهاجرين، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن بقية دول الإقليم ما زالت بمنأى عن تبني أية استراتيجية تذكر لمكافحة مثل هذه الظاهرة التي باتت تهدد أمن واستقرار دول المنطقة شعباً وحكومات. ولعل هذا ما يستوجب تبني الإيجاد لاستراتيجية واضحة تكون ملزمة لكل دول المنطقة على نحو ما يضمن الحد من انتشارها وملاحقة القائمين عليها.

سادساً: تقييم جهود مكافحة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا

لقد أشارت المبادرات ذات الصلة بمكافحة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا إلى أن ثمة اهتمام واسع النطاق بهذه الظاهرة التي امتدت تداعياتها وآثارها السلبية ليس فقط إلى الأقاليم المجاورة وإنما أيضاً إلى الدول الأوروبية وكذا إلى السعودية واليمن التي تستقبل سواحلها آلاف المهاجرين س بالطرق غير الشرعية المهريين من دول شرق أفريقيا سنوياً. ولعل هذا ما أدى إلى تحقيق بعض الإنجاز في سبل مكافحة الظاهرة، سواء على صعيد الدراسات المعنية بهذه المسألة، أو على صعيد الإجراءات العملية التي تم تبنيها بغية مكافحة تهريب المهاجرين في المنطقة على نحو ما سبقت الإشارة. ورغم ذلك، إلا أن ثمة تحديات ما زالت تعرقل جهود مكافحة الظاهرة وتجعل من إمكانية محاصرتها بموجب الآليات المتاحة أمراً من الصعوبة بمكان. وفيما يلي عرض لأبرز الإنجازات والتحديات ذات الصلة بوضع حد لانتشار عمليات تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا.

1- إنجازات جهود مكافحة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا

لقد أسفرت المبادرات الإقليمية والدولية سالفة الذكر عن تحقيق بعض الإنجازات على

صعيد مكافحة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا. وفيما يلي بيان بأهم الإنجازات التي يمكن رصدها في هذا المقام:

1. تبنى عمليات عسكرية لمكافحة تهريب المهاجرين

تعتبر الشراكة بين الأمم المتحدة ودول شرق أفريقيا والدول المانحة للدعم وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي إحدى الأهداف الرئيسية التي تضمنتها استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين وخطة العمل الإقليمية الخاصة بها، كما تشكل محوراً رئيسياً لعملية الخرطوم التي عبرت بالفعل عن شراكة بين 28 دولة من دول الاتحاد الأوروبي ودول شمال وشرق أفريقيا على النحو السابق الإشارة إليه. ولعل هذا ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ خطوة جادة من خلال تشكيل قوة عسكرية لمكافحة تهريب المهاجرين عبر شرق أفريقيا، ففي 18 مايو عام 2015، صدق المجلس الأوروبي على إرسال عملية عسكرية لملاحقة شبكات تهريب المهاجرين في البحر المتوسط، كما أرسل عملية عسكرية أخرى لنفس الهدف في 22 يونيو 2015. وبالرغم من أن زيادة عدد القوات البحرية الأوروبية المكلفة بملاحقة مهربي المهاجرين عبر المتوسط تعتبر خطوة جادة من قبل الاتحاد على صعيد مكافحة الظاهرة، إلا أن فاعلية هذه القوات مسألة محل شك، خاصة وأن مهربي المهاجرين عادة ما يغادرون قوارب تهريب المهاجرين حتى قبل مغادرتها للسواحل الليبية، الأمر الذي يجعل من ملاحقتهم بموجب هذه الإجراءات أمراً من الصعوبة بمكان.⁵⁹ ولعل خير دليل على ذلك أن عام 2015 قد شهد طفرة في أعداد المهاجرين المهريين من شرق أفريقيا إلى أوروبا مقارنة بالأعوام السابقة، حيث بلغ عددهم نحو 60.000 مهاجر، وذلك طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة.⁶⁰

2. تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية الوطنية ذات الصلة بمكافحة تهريب المهاجرين في المنطقة

لقد استهدفت الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا في محورها الثاني تعزيز قدرات الحكومات في المنطقة للتصدي للظاهرة، وبخاصة من خلال دعم الأطر التشريعية والمؤسسية لهذه الدول فيما يتعلق بالظاهرة محل الدراسة. وبالفعل فقد حققت بعض دول شرق أفريقيا بعض الإنجازات على صعيد تعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية المعنية بمكافحة تهريب المهاجرين في المنطقة. وتعتبر إثيوبيا من أبرز الحالات التي تجدر الإشارة إليها في هذا المقام، حيث أنشأت إثيوبيا "المجلس القومي لمكافحة تهريب والإتجار بالأشخاص"، وذلك في عام 2012، حتى يكون بمثابة جهاز يعهد إليه بالعديد من المهام ذات الصلة بمكافحة تهريب المهاجرين عبر الأراضي الإثيوبية. ويمارس المجلس مهامه عبر أربع مجموعات عمل هي مجموعة الحماية، ومجموعة مساعدة الضحايا، ومجموعة التشريع، ومجموعة البحث والمراقبة والتقييم. ويتولى رئاسة المجلس نائب رئيس الوزراء الإثيوبي.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد أصدرت إثيوبيا القانون رقم 909 لسنة 2015 والذي

يحمل عنوان "منع وقمع الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين"، والذي يتضمن عقوبات بالسجن تتراوح ما بين 15 إلى 20 سنة وغرامة قد تصل إلى 300,000 بر -أو ما يعادل 14,150 دولاراً- للمتهمين بتهريب المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، يعالج القانون كافة المسائل ذات الصلة بتوفير الحماية والتأهيل والتعويض لضحايا تهريب المهاجرين. ليس هذا فحسب، بل إن السلطات الاثيوبية قد قوّت إنشاء قوة عمل محلية لنشر الوعي بتهريب المهاجرين في 400 موقع داخل اثيوبيا، وتحديداً في المناطق التي تسكنها جماعات الأمهرة والتيجراي والأورومو وغيرها من الولايات الجنوبية. ولقد تمكنت السلطات الاثيوبية بفضل جهود قوة العمل سالفة الذكر من إلقاء القبض على 200 شخص مشتبه في قيامهم بتهريب المهاجرين من اثيوبيا لكينيا ومنها إلى جنوب أفريقيا.⁶¹

وبالإضافة إلى اثيوبيا، فقد عنيت السودان بمكافحة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا، حيث أصدرت قانون مكافحة الإتجار عام 2014، والذي أنشأت بموجبه اللجنة القومية لمكافحة تهريب المهاجرين، بحيث تكون مكلفة بتقديم تقرير مفصل لمجلس الوزراء السوداني كل شهرين، على أن يتضمن التقرير أبرز المخاطر والتحديات المتعلقة بتهريب المهاجرين عبر الأراضي السودانية. وبموجب قانون مكافحة الإتجار، وصلت عقوبة تهريب المهاجرين إلى السجن عشر سنوات بحد أقصى، كما تضمنت عقوبات لكل من يثبت أن له يد في تسهيل عملية التهريب.

2- تحديات تعرقل مكافحة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا

بالرغم من الإنجازات سالفة الذكر، إلا أن المتأمل لأبعاد الظاهرة وكذا لمضمون المبادرات التي أطلقت بغرض التصدي لها يدرك دونما عناء أن ثمة تحديات قد جعلت من الحد من هذه الظاهرة بموجب المبادرات سالفة الذكر أمراً من الصعوبة بمكان. ولعل من أبرز هذه التحديات ما يلي:

1. ضعف التزام دول الإقليم بمكافحة تهريب المهاجرين

يعتبر ضعف الالتزام بمبادرات مكافحة تهريب المهاجرين من قبل دول شرق أفريقيا واحداً من أبرز التحديات التي تحول دون التصدي لهذه الظاهرة ووضع حد لانتشارها. ولعل هذا ما يتطلب وقفة للتعرف على أسباب ضعف التزام الحكومات على هذا النحو. وهنا تجدر الإشارة إلى عدم وجود اتفاق حول تفسير ضعف التزام الحكومات بتدابير مكافحة تهريب المهاجرين، فالبعض يعزو ذلك إلى ضعف الإرادة السياسية لهذه الحكومات ابتداءً، حيث افتقرت الكثير من دول شرق أفريقيا إلى الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ المضامين الطموحة التي نصت عليها الاتفاقيات والمبادرات التي عنيت بتنظيم العمل المشترك من أجل مكافحة تهريب المهاجرين.

ويعتبر تباطؤ وتلكؤ هذه الدول في التصديق على الاتفاقيات ذات الصلة بمكافحة تهريب المهاجرين -وعلى رأسها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو الصادر عن الأمم المتحدة في باليرمو عام 2000- أحد المؤشرات البارزة التي تدل على عدم توافر عنصر الإرادة السياسية للوفاء بالتزامات الدول وتعهداتها على صعيد مكافحة تهريب المهاجرين، على النحو الذي ورد في الاتفاقيات المعنية بهذا الأمر. فمن بين دول شرق أفريقيا ككل، لم تلتزم بالبروتوكول سوى كينيا وجيبوتي، اللتين قبلتا البروتوكول عام 2005، ثم أعلنت إثيوبيا -التي تعد إحدى القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة قبولها للبروتوكول عام 2012، أي بعد سنوات طويلة من دخول البروتوكول حيز النفاذ، مع التحفظ على اختصاص محكمة العدل الدولية الوارد في المادة 20 من البروتوكول.⁶² كل هذا يدل على أن دول شرق أفريقيا لم تول مسألة مكافحة تهريب المهاجرين الأولوية اللازمة، وهو من أبرز التحديات التي تضيف قدراً من التعقيد على الجهود والمساعدة الدولية المعنية بمكافحة تهريب المهاجرين في المنطقة. ومن جانبه فقد أكد الاتحاد الأفريقي على أن الافتقار إلى الإرادة السياسية يعد من بين التحديات الرئيسية التي تعترض تنفيذ السياسات وتعزيز مكافحة تهريب المهاجرين، كما تعترض جهود تقديم الخدمات لهم.⁶³

ومن ناحية أخرى، يرجع البعض ضعف التزام دول المنطقة بمبادرات مكافحة تهريب المهاجرين إلى طبيعة العلاقات بين هذه الدول وبعضها البعض، فالمتأمل لتاريخ العلاقات بين هذه الدول يدرك أن هناك رصيد من عدم الثقة بين دول الإقليم، فمعظم بلدان المنطقة تقدم دعماً لحركات التمرد في دول الجوار، أو على الأقل تواجه اتهامات بذلك من جانب دول الجوار، الأمر الذي يجعل من إمكانية التعاون بين هذه الدول وبعضها البعض أمراً من الصعوبة بمكان. وبالنظر إلى أن غالبية مبادرات مكافحة تهريب المهاجرين تتطلب تشجيع تبادل المعلومات الاستخباراتية وإجراء التحقيقات المشتركة بين الدول لمكافحة تهريب المهاجرين، يمكن القول أن طبيعة العلاقات بين هذه الدول تجعل من إمكانية تبادل المعلومات أو العمليات الحدودية المشتركة حلاً بعيد المنال.⁶⁴

ومن ناحية ثالثة، يرى البعض أن دول شرق أفريقيا تحقق بعض المكاسب من تحويلات المهاجرين المهربين إلى الخارج، حتى وإن لم تصب في الاقتصاد الرسمي للبلاد. فمن الناحية الاقتصادية، يستفيد كل بلد من بلدان شرق أفريقيا بشكل كبير من التحويلات المالية المرسلة من المهاجرين العاملين في الخارج. ففي إثيوبيا، قدرت قيمة هذه التحويلات بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2015، حيث ارتفعت بنسبة 88% في غضون 12 شهراً فقط. وفي الصومال، قدرت قيمة التحويلات في عام 2015 بنحو 1.4 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 23% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من أن هذه التحويلات تأخذ شكل تحويلات غير رسمية تثرى الاقتصاد غير الرسمي بشكل أساسي، فغالباً ما يتم نقل مستوى التحويلات بشكل دوري إلى

الاقتصاد الرسمي، وبالتالي يعتبر تدفق التحويلات هذا مفيداً أيضاً لدول المنطقة، حيث يوفر وسيلة بديلة لزيادة احتياطات النقد الأجنبي لديها. ولعل هذا ما يجعل استفادة الدول من تهريب المهاجرين للخارج كبيرة، ربما تفوق التمويل الذي تحظى به من جانب الدول المانحة لمكافحة الظاهرة.⁶⁵

2. سوء استغلال التمويل الأجنبي من جانب الأنظمة الحاكمة

يعتبر عنصر التمويل واحداً من المحددات الرئيسية لدور الدول الأفريقية في مجال مكافحة تهريب المهاجرين وكذا في غيره من مجالات التعاون بين دول شرق أفريقيا وبعضها البعض. وبالرغم من قيام الاتحاد الأوروبي وغيره من الدول المانحة بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ بعض المبادرات الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين مثل عملية الخرطوم على سبيل المثال، إلا أن هذا التمويل كثيراً ما يساء استغلاله من جانب حكومات دول شرق أفريقيا على غير النحو المخصص له، خاصة في ظل عدم وجود أية سيطرة تذكر من قبل الاتحاد الأوروبي على الأماكن التي يتم توجيه الأموال الحكومية إليها. وهنا تجدر الإشارة إلى الحالة السودانية التي تعطي مثلاً بارزاً في هذا المقام، خاصة باعتبارها إحدى الدول المستهدفة في إطار عملية الخرطوم. فقد حصلت السودان بالفعل على أموال بموجب العملية سالفة الذكر لتدريب شرطة الحدود السودانية وكذا لتوفير المعدات والكاميرات اللازمة لتمكين الحكومة السودانية من تسجيل التحركات عبر الحدود. وفي الوقت نفسه فقد ظهرت وثائق تفيد بأن الحكومة السودانية قد عهدت بمسئولية تأمين الحدود إلى قوات الدعم السريع، وهي قوات شبه عسكرية تتألف معظمها من مقاتلي الجنود السابقين، والذين تم اتهامهم في السابق بارتكاب الكثير من أعمال العنف والجرائم في إقليم دارفور. ولعل هذا ما اعتبره بعض المحللين السياسيين بمثابة محاولة لإضفاء الشرعية عليهم، مع توفير دخل لهذه الميليشيات في ظل تعذر قيام الحكومة السودانية بتمويلها. كل هذا وغيره يطرح الكثير من علامات الاستفهام حول استغلال التمويل الأجنبي من قبل حكومات دول شرق أفريقيا، خاصة في ظل غياب الآليات الرقابية على أنشطة الحكومات بما يضمن توجيه التمويل الأجنبي لتحقيق الأهداف المرجوة منه.⁶⁶

3. عدم توافر بيانات دقيقة عن ضحايا تهريب المهاجرين

تتطلب مكافحة ظاهرة مثل تهريب المهاجرين توافر قدر كبير من البيانات والمعلومات التي تساعد في الكشف عن شبكات وعصابات تهريب المهاجرين من جهة، كما تساعد على إنقاذ ضحايا هذه العمليات من جهة أخرى، وهو أمر بالغ التعقيد لا سيما في منطقة شرق أفريقيا، خاصة في ظل ضعف قدرات دول الإقليم -وربما جل دول القارة الأفريقية - على تأمين حدودها بشكل كامل يضمن عدم استغلال العصابات سالفة الذكر لنقاط الضعف التي تسهل عملية تسلّهم وتنقلهم بين حدود دول المنطقة التي تعاني من انتشار الصراعات وانتشار الأعمال الإرهابية وضعف قدرات الحكومات فيها على فرض سيطرتها على كامل إقليم الدولة

سواء بالطرق السلمية أو بالطرق غير السلمية. كل هذا وغيره يسهل مهمة مهربي المهاجرين ويجعل من ملاحقتهم أمراً من الصعوبة بمكان.⁶⁷

ولقد أكدت مفوضية الاتحاد الأفريقي في تقرير تقييم إطار سياسة الهجرة في أفريقيا أن البيانات الحالية عن تهريب المهاجرين تعد قليلة. وبالرغم من قيام المنظمات الدولية ومراكز البحوث، مثل المنظمة الدولية للهجرة، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، وأمانة الهجرة المختلطة الإقليمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بجمع بيانات عن أو فيما يتعلق بتهريب المهاجرين، إلا أن عيّنات البيانات صغيرة جداً بحيث لا يمكن تعميمها. هذا بالإضافة إلى أن عملية جمع البيانات عادة لا تتم بانتظام، مما يجعل من الصعب تحديد التغيرات في أنشطة التهريب، وكذا من الصعب تحديد الاتجاهات والطرق والمسارات الجديدة في التهريب أو الحكم على مدى فاعلية الآليات القانونية المعمول بها في كل بلد للتصدي لهذه الظاهرة. وكذلك فقد أكدت مفوضية الاتحاد الأفريقي أنه بالرغم من إمكانية التمييز بين الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على المستوى النظري والمفاهيمي، إلا أن هذا الأمر يبدو في غاية الصعوبة والتعقيد على صعيد الممارسة، الأمر الذي يزيد من صعوبة وضع قانون وطني بشأن مكافحة تهريب المهاجرين، كما هو الحال في كينيا.⁶⁸

4. تعاظم أرباح شبكات الجريمة المنظمة ومهارتهم في التكيف مع إجراءات المكافحة

يحقق مهربي المهاجرين أرباحاً ضخمة من تسهيل عمليات تهريب المهاجرين من دول شرق أفريقيا سواء إلى داخل القارة أو إلى خارجها. فكما جاء في أحد التقارير المعنية برصد أرباح شبكات الجريمة من تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، تبلغ تكلفة تهريب المهاجر الواحد من الصومال إلى اليمن مثلاً ما بين 300 إلى 450 دولار، وإذا أراد هؤلاء المهاجرون تهريبهم بعدها إلى المملكة العربية السعودية، يقوم كل مهاجر بدفع ما بين 800 إلى 1300 دولار. وبالنظر إلى الأعداد الهائلة من المهاجرين الذين يتم تهريبهم سنوياً من شرق أفريقيا بالطرق غير المشروعة، يمكن القول أن أرباح هذه الجريمة هائلة لدرجة تدفع القائمين عليها لتعزيز شبكة أعوانهم في دول شرق أفريقيا، والتي باتت تتسع لتشمل بعض عناصر من الجيش والشرطة ومترجمين محترفين وأجهزة مراقبة وغيرها، وذلك لضمان استمرار أنشطتهم التي تحقق كل هذه المكاسب بدون تكلفة تذكر.⁶⁹

ومن ناحية أخرى، فقد شهد الواقع العملي تغيرات في الأنماط والطرق التي يتم بموجبها تهريب المهاجرين من منطقة شرق أفريقيا ونقلهم بالطرق غير المشروعة سواء إلى داخل القارة الأفريقية أو إلى غيرها من السواحل الأوروبية. ولعل هذا ما يبرهن على قدرة شبكات الجريمة المنظمة على تكييف أوضاعها والقيام بالعمليات ذات الصلة بتهريب المهاجرين حتى في ظل الجهود الداخلية الإقليمية والدولية لمكافحة هذه الظاهرة، على نحو ما يمكنهم من استغلال

طموحات الشباب في الهروب من الصراعات والأوضاع الاقتصادية السيئة وأحياناً الاضطهاد، وذلك لتراكم الثروات لدى الشبكات القائمة على تخطيط وتنفيذ تلك الجرائم. ولعل خير دليل على ذلك لجوء مهربي المهاجرين إلى تهريب ضحاياهم إلى إسرائيل عبر سيناء، على أثر الاتفاقية الليبية الإيطالية المشتركة التي على أثرها تمت ملاحقة أعداد كبيرة من المهاجرين بالطرق غير المشروعة عبر السواحل الليبية.⁷⁰

5. غياب الشفافية في الكثير من مبادرات مكافحة تهريب المهاجرين

تقوم غالبية مبادرات مكافحة تهريب المهاجرين على التعاون والتنسيق بين الدول وبعضها البعض بغية مكافحة الظاهرة وحماية ضحاياها، وهو ما يتطلب درجة عالية من الشفافية يمكن من خلالها متابعة تنفيذ هذه المبادرات وتقييم آثارها، غير أن هذا ليس هو الحال في الكثير من الأحيان، إذ أن بعض المبادرات تحاط بدرجة من السرية تحول دون متابعة النتائج التي ترتبت عليها، وكذا تحول دون التعرف على حجم الإنجاز المتحقق وكيفية تقييم الأخطاء إن وجدت. وتعتبر عملية الخرطوم خير مثال على ذلك، فمنذ الضجة المصاحبة لإطلاق المبادرة في عام 2014، لم يتم الإعلان عن الاجتماعات اللاحقة في لندن في نوفمبر 2015 ثم في الخرطوم في يونيو 2016، كما لم يتم إصدار أية تقارير عن هذه الاجتماعات للجماهير. ولعل هذا ما يضع العديد من علامات الاستفهام حول التطورات التي تحققت في إطار هذه المبادرة ويجعل من إمكانية رصدها أو الحكم على مدى جدتها أمراً من الصعوبة بمكان.⁷¹

خاتمة

بالرغم من أهمية الأهداف والمحاور الواردة في إطار الاستراتيجيات والبرامج المعنية بمكافحة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا على النحو السالف بيانه، إلا أن الواقع يشير إلى تعذر تحقيق الأهداف المنشودة بموجب هذه الإجراءات وتلك البرامج. ولعل هذا ما أكدته تقرير متابعة الإنجازات ذات الصلة بمكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بهم في شرق أفريقيا الصادر من الأمم المتحدة، حيث أكدت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن ثمة ارتفاع في معدلات تهريب المهاجرين من دول شرق أفريقيا خلال السنوات الخمس الأخيرة، الأمر الذي يدل على أن ثمة قصور في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين في المنطقة، خاصة في ظل الظروف التي يعيشها سكان شرق أفريقيا من انتشار الصراعات وتنامي شبكات الجريمة المنظمة وعصابات تهريب المهاجرين وضعف التنسيق بين دول الإقليم وبعضها البعض حول استراتيجية موحدة لمحاصرة هذه الظاهرة، وذلك نظراً لوجود تراث من العلاقات العدائية بين دول شرق أفريقيا وبعضها البعض. كل هذا وغيره حال دون تقليص فرص انتشار جريمة تهريب المهاجرين وتعظيم مخاطرها في منطقة شرق أفريقيا، الأمر الذي جعل من إمكانية

مكافحة جريمة تهريب المهاجرين بموجب الاستراتيجيات الحالية أمراً من الصعوبة بمكان. وجدير بالذكر أن كافة الجهود ذات الصلة بمكافحة تهريب المهاجرين قد ركزت على حماية الضحايا والتوعية بالظاهرة، دونما اهتمام كافي بالأسباب التي أدت إلى انتشار الظاهرة ابتداءً، وهو ما يجعل من إمكانية القضاء على هذه الظاهرة بموجب تلك الآليات مسألة محل شك.

هوامش الدراسة

¹ Anna Triandafyllidou: "Migrant Smuggling: Novel Insights and Implications for Migration Control Policies", ANNALS, (the American academy of political and social science, Vol. 676, No. 1, 2018) pp. 212-221

² Mattia Toald: Libya's Migrant smuggling Highway: Lessons for Europe, (London: The European Council on foreign relations, No. 147, November 2015)

³ Sofia Bulgaria: The fight against migrant smuggling: European criminal cooperation from a French perspective

<http://www.ejtn.eu/Documents/Team%20France%20semi%20final%20A.pdf>

⁴ لمزيد حول الموضوع أنظر:

- Lori J. Mann: Trafficking in Human Beings and Smuggling of Migrants in ACP Countries: Key Challenges and Ways Forward, (Brussels: International Organization for Migration, 2018)
- Kefa Kibet Kones: Transnational threats and National Security in Kenya, MA Thesis, (Naironi: Universty of Nairobi, Institute of Diplomacy and International Studies, 2017)

⁵ الأمم المتحدة: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، (نيويورك: الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، مجلد 2241، رقم 39574، 2000)، مادة 3، مادة 6

⁶ الأمم المتحدة: بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، (نيويورك: الأمم المتحدة، مجلد 2237، رقم 39574، نوفمبر 2000)، مادة 3 فقرة أ

⁷ لمزيد من التفاصيل حول أوجه الاختلاف بين تهريب المهاجرين والإتجار بالأشخاص أنظر:

الأمم المتحدة: مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين، (نيويورك: مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، 2013)، الأداة الخامسة، ص ص (16 - 17)

⁸ المرجع السابق، الأداة الأولى، ص 31

⁹Michael D. Lyman and Gray W. Potter: Organized Crime, (London: Prentice Hall, 4th Edition, 2007), pp. 60- 61

¹⁰ Edward R. Kleemans: "Theoretical Perspectives on Organized Crime"., in Letizia Paoli (ed): The Oxford Handbook of Organized crime, (Oxford: Oxford University Press, 2014), pp. 36- 37

¹¹ Klaus Von Lampe: "The interdisciplinary dimensions of the Study of Organized Crime"., Trends in Organized Crime, (New York: Springer publishing, vol. 9, no. 3, spring 2006), p. 85

¹² Regional Mixed Migration Secretariat: Migrant Smuggling in the Horn of Africa & Yemen: The Social Economy and Protection Risks, (Nairobi: RMMS, Study 1, June 2013), p. 27

¹³ Edward R. Kleemans: op.cit., pp. 41- 42

¹⁴ سامسون س واسارا: ترجمة د. محمد عاشور: "الصراعات وأمن الدول في منطقة القرن الأفريقي: ظاهرة تسليح المدنيين".، القرن الأفريقي قضايا الديمقراطية والمجتمع، مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، العدد الخامس، ديسمبر 2003)، ص ص (70 - 73)

¹⁵ عاصم فتح الرحمن: تغيير موازين القوى في القرن الأفريقي، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، مجلد 11، عدد 38، 2013)، ص ص (167 - 168)

¹⁶ Transparency International: Corruption Perception Index 2017, p. 5, p. 10

<http://www.libertadciudadana.org/archivos/IPC2017/CPI%202017%20Global%20Report%20English.pdf>

¹⁷ Idem.

¹⁸ Transparency International: press release: 2015 Corruption Perception Index Kenya Launch, at:

<http://www.tkenya.org/index.php/press-releases/407-press-release-2015-corruption-perception-index-kenya-launch>

¹⁹ Regional Mixed Migration Secretariat: op.cit., p. 27

²⁰ Ibid, p. 38

²¹ بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لدى بعض دول الإقليم خلال العقد الماضي، إلا أن هذه المعدلات لم يقابلها تنمية اقتصادية تصب في تحسين مستوى معيشة المواطنين في الدولة.

²² United Nations: Human Development Indices and Indicators: 2018 statistical update, pp. 42- 43, pp. 64- 65,

http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update.pdf

²³ International organization for Migration: Ethiopian Migrant Labourers on Qat Farms in Rada', Yemen, pilot Study, (Sanaa: International organization for Migration, 2014), p. 4

²⁴ International federation of red cross and red crescent societies: Drought in the Horn of Africa: Preventing the next Disaster, p. 6, at:

<http://www.ifrc.org/PageFiles/90410/1203800-Drought%20in%20the%20Horn%20of%20Africa-Preventing%20the%20next%20disaster-EN-LR.pdf>

²⁵ The UNDP Human Development Report: Trends in The Human Development Index, 1990- 2014, <http://hdr.undp.org/en/composite/trends>

²⁶ Regional Mixed Migration Secretariat: op.cit., pp. (25- 27)

Chris Horwood, Roberto Forin & Bram Frouws(eds): Mixed Migration Review ²⁷ 2018, (Geneva: Mixed Migration Center, 2018), p. 19

<http://www.mixedmigration.org/wp-content/uploads/2018/11/Mixed-Migration-Review-2018.pdf>

²⁸RMMS: op.cit: pp. (28- 30)

²⁹The Global Initiative against Transnational Organized Crime: Smuggled Futures: The dangerous path of the migrant from Africa to Europe, a Research Report, (Geneva: The Global Initiative against Transnational Organized Crime, May 2014), pp. (11- 12)

³⁰Regional Mixed Migration Secretariat: op.cit., p. 34

³¹ Christopher Horwood: Irregular Migration Flows in the Horn of Africa: Challenges and implications for source, transit and destination countries, Occasional Paper series, (Nairobi: RMMS, No. 8, September 2015), p. 12

³² Chris Horwood, Roberto Forin & Bram Frouws(eds): op.cit., p. 20

³³ The UNODC: Global Study on Smuggling of Migrants 2018: Africa, (Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime, June 2018), p. 78

³⁴ Regional Mixed Migration Secretariat: op.cit., p. 34

³⁵The UNODC: Smuggling of Migrant into, through and From north Africa, P. 13, at: https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/Migrant_smuggling_in_North_Africa_June_2010_ebook_E_09-87293.pdf

³⁶ Regional Mixed Migration Secretariat: op.cit., pp. (62- 63)

³⁷ Peter Tinti: “Migrant Smuggling paths from the Horn of Africa to Yemen and Saudi Arabia”, (Pretoria: Institute for Security Studies, Africa in the World Report no. 7, November 2017), p. 2

- ³⁸ Sahan Foundation and ISSP, Human Trafficking and Smuggling on the Horn of Africa-Central Mediterranean Route, (Addis Ababa: Sahan Foundation and IGAD security Sector Program, February 2016), p. 12
- ³⁹ International organization for Migration: "Mixed Migration in the Horn of Africa and the Arab peninsula", (Nairobi: International organization for Migration regional office for the East and Horn of Africa, November 2018), p. 2
https://www.iom.int/sites/default/files/dtm/east_horn_of_africa_dtm_201801-06.pdf
- ⁴⁰ A. Fazzina: Smuggling and Trafficking From the East and Horn of Africa, Progress Report, (Geneva: UN High Commissioner for Refugees, 2012), p. 4
- ⁴¹ Regional Mixed Migration Secretariat: op.cit., P. 19
- ⁴² The UNODC: Global Study..., op.cit., p. 75
- ⁴³ Ibid, p. 51
- ⁴⁴ Ibid, p. 64
- ⁴⁵ Iván Martín and Sara Bonfanti: Migration and Asylum Challenges in Eastern Africa: Mixed Migration Flows Require Dual Policy Approaches, Policy Brief (Florence: European University Institute, March 2015), p. 5
- ⁴⁶ Peter Tinti: op.cit., p. 2
- ⁴⁷ The UNODC: Global Study..., op.cit., p. 75
- ⁴⁸ Chris Horwood, Roberto Forin & Bram Frouws(eds): op.cit., p. 20
- ⁴⁹ International organization for Migration: "Mixed Migration in the...", op.cit, p. 2
- ⁵⁰ International organization for Migration: "Mixed Migration Hub Country Brief: Sudan", (March 2018), p. 1
<http://www.mixedmigrationhub.org/wp-content/uploads/2018/05/Country-Profile-Sudan.pdf>
- ⁵¹ Sahan Foundation and ISSP, op.cit., p. 22
- ⁵² UNHCR: smuggling and trafficking from the east and horn of Africa, Executive Summary, (Geneva: UN High Commissioner for Refugees, 2012), p. 5
- ⁵³ Ibid, pp. (6- 11)
- ⁵⁴ IGAD: Report on "human smuggling and trafficking in the horn of Africa- central Mediterranean route", p. 36
http://igad.int/attachments/1284_ISSP%20Sahan%20HST%20Report%20%2018ii2016%20FINAL%20FINAL.pdf

⁵⁵ Declaration of the ministerial meeting on the EU- horn of Africa migration route initiative

<http://italia2014.eu/media/3785/declaration-of-the-ministerial-conference-of-the-khartoum-process.pdf>

⁵⁶Tuesday Reitano: "The Khartoum Process: A Sustainable response to Human Smuggling and Trafficking"., (Pretoria: Institute for Security Studies, Policy Brief 93, November 2016), p. 5

⁵⁷ The European Commission: The European Union Emergency Trust Fund For Stability And Addressing The Root Causes of Irregular Migration And Displaced Persons in Africa, pp. 1- 4

https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/t05-eutf-hoa-reg-09-better-migration-management_en.pdf

⁵⁸ IGAD: op.cit., pp. 34- 35

⁵⁹ IGAD: Report on "human smuggling...., op.cit., p. 37

⁶⁰ Tuesday Reitano: op.cit., p. 2

⁶¹Ibid, p. 33

⁶²The UN: Protocol Against The Smuggling Of Migrants By Land, Sea And Air, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime, Ratification list, pp. (1- 4)

<https://treaties.un.org/doc/Publication/MTDSG/Volume%20II/Chapter%20XVIII/XVIII-12-b.en.pdf>

⁶³ الاتحاد الأفريقي: تقييم اطار سياسة الهجرة في افريقيا ، ص 29

https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/32718-wd-arabic_report_evaluation_of_the_migration_policy_framework_for_africa.pdf

⁶⁴ Tuesday Reitano: op.cit., p.7

⁶⁵ Ibid, p. 9

⁶⁶ Tuesday Reitano: op.cit., p. 8

⁶⁷ A. Fazzina: op.cit., p. 3

⁶⁸ الاتحاد الأفريقي: م س ذ، ص 12

⁶⁹ Peter Tinti: op.cit., p. 6, p. 16

⁷⁰ Regional Mixed Migration Secretariat: op.cit., pp. (25- 27)

⁷¹ Tuesday Reitano: op.cit., pp. 4- 5